



مشكلة البطالة
في مضابط مجلسي الأمة والشعب
١٩٥٧-١٩٨٠

إعداد

د/رضا محمد زكريا شحاته الصباغ

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
قسم التاريخ، كلية الدراسات الإنسانية
جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة التوبة الآية (١٠٥)

مشكلة البطالة في مضابط مجلسي الأمة والشعب ١٩٥٧-١٩٨٠

رضا محمد زكريا شحاتة الصباغ

قسم التاريخ، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: redashehata.56@azhar.edu.eg

الملخص

يهدف هذا البحث إلي تسليط الضوء علي المشكلات العمالية ولا سيما البطالة في مضابط مجلسي الأمة والشعب في الفترة من ١٩٥٧-١٩٨٠؛ لما لها من تأثير كبير على المجتمعات باختلاف مستوياتها؛ ولذلك ناقش نواب البرلمان الكثير من المشكلات التي واجهت العمال في مختلف الصناعات للوقوف على حلها وتأهيل هؤلاء العمال ليعملوا في حرف أخرى، كتأهيل عمال الطرابيش في صناعة القبعات وصناعات أخرى حفظا لهم من البطالة، كما اهتمت الدولة بالعمال الموسمييين وطالبت باستمرارهم في أعمالهم طوال العام تحقيقا للعدالة الاجتماعية، بالاضافة إلى الدور الذي قامت به وزارة الشؤون الإجتماعية بصرف تعويض البطالة للأسر المتعطلين بسبب نكسة ١٩٦٧، كما قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات للحد من مشكلة البطالة عن طريق إنشاء مكاتب الترخيم لتسجيل أسماء المتعطلين وحركة استخدامهم في القطاعين الحكومي والأهلي، فضلا عن الدور الذي قامت به التأمينات الإجتماعية مع وزارة القوى العاملة من خلال تطبيق التأمينات الإجتماعية علي العمال المؤقتين لتوفير فرص عمل دائمة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، العمال، المشكلات، النواب، الوزارات، التأمينات الإجتماعية.

The Problem of Unemployment in the Proceedings of the National and People's Assembly 1957-1980

Reda Muhammad Zakaria Shehata Al-Sabbagh

Department of History, Faculty of Humanities, Al-Azhar
University, Cairo, Egypt.

Email: redashehata.56@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to shed light on labor problems, especially unemployment, in the offices of the National Assembly and people's period from 1957-1980, because of its great impact on societies at different levels. Therefore, Parliament representatives discussed many of the problems that workers faced in various industries in order to determine their solution and qualify them. These workers are to work in other trades, such as training fez workers in hat making and other industries so that they are not exposed to unemployment. The state also paid attention to seasonal workers and demanded that they continue their work throughout the year in order to achieve social justice, in addition to the role played by the Ministry of Social Affairs in disbursing unemployment compensation to unemployed families due to the setback of 1967. The government also took many measures to reduce the problem of unemployment by establishing service offices to register names. The unemployed and their employment in the governmental and private sectors, as well as the role played by Social Insurance with the Ministry of Manpower through the application of Social Insurance to temporary workers to provide permanent job opportunities.

Keywords: Unemployment, Workers, Problems, Representatives, Ministries, Social Insurance.

بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ سعت الحكومة للعمل للحد من مشكلة البطالة التي تقدمت أكثر المشكلات الاقتصادية خطورة، كما عملت علي زيادة أجور العاملين وتحقيق العدالة في توزيع الأجور؛ من أجل تقليل التفاوت بين الدخل وزيادة القدرة الاستيعابية لذوي الدخل المحدودة عن طريق توفير الحاجات الضرورية لهم لتحقيق العدالة الاجتماعية.

جاء اختيار هذه الدراسة لأن البطالة تعتبر إحدى المشكلات الأساسية التي تعاني منها الكثير من المجتمعات باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأثرها على الشباب خاصة وعلى المجتمع كله وهو ما عانت منه مصر أيضا .

وقد حدد البحث من عام ١٩٥٧^(١) حتى عام ١٩٨٠، ترجع بداية البحث إلى عام ١٩٥٧ وهو تاريخ انعقاد جلسات مجلس الأمة، وجاءت النهاية عام ١٩٨٠ لاقتراح مشروع لتعديل قانون النقابة العمالية لتطويره بما يواكب المجتمع للحد من البطالة بأنواعها المختلفة.

كان من بين أهداف ثورة يوليو ١٩٥٢ إقامة عدالة اجتماعية ورفع المعاناة والظلم عن طبقات المجتمع المختلفة ومنها العمال، فحرصت علي الحد من البطالة والاهتمام بالتصنيع وتحسين أحوال العمال، ولذلك

(١) تم تشكيل مجلس الأمة في ٢٢ يوليو ١٩٥٧ واستمر في ممارسة نشاطه حتي ١٠ فبراير ١٩٥٨ نظرا لقيام الوحدة بين مصر وسوريا تم وضع دستور مؤقت استمر في ممارسة السلطة التشريعية حتي يونية ١٩٦١ وظل مجلس الأمة يمارس سلطاته الدستورية حتي صدر الدستور الدائم ١٩٧١ وفي عام ١٩٧٩ أجريت أول انتخابات تشريعية في مصر وفي عام ١٩٨٠ تم تسمية مجلس الأمة بمجلس الشعب. <https://www.sis.gov.eg>

وضعت الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥^(١)، مما أدى إلي ارتفاع عدد العاملين في الصناعة، كذلك اهتمت بالمدارس الفنية ومراكز التدريب المهني وحرصت علي تحسين أحوالهم وتقرير الحد الأدنى للأجور، وأصدرت التشريعات لحماية العمال - منها تحديد عدد ساعات العمل- والاهتمام بقوانين التأمينات الاجتماعية، ولم تمنع نكسة يونيو ١٩٦٧ دون الاهتمام بالعمال الذين حرصوا بدورهم علي زيادة الانتاج وتكاثفت مؤسسات الدولة لدعم الطبقة العاملة.

وقد لعب نواب البرلمان دورا مهما في إصدار التشريعات والقضاء الضوء علي أحوال العمال، ولا سيما الذين اندثرت مهنتهم أو العمال الموسميون في الفترة من عام ١٩٥٧ وهو عام تأسيس مجلس الأمة حتي دستور ١٩٧١ الذي عدل تسميته بمجلس الشعب.

قبل أن نبدا الحديث عن دور النواب في محاربة البطالة ينبغي أن نتحدث عن التشريعات الدولية الخاصة بالعمال

التشريعات الدولية للعمال:

يستخدم تشريع العمل بشكل واسع كأداة لتنظيم علاقات العمل الفردية، ولإنشاء إطار يستطيع العامل وأصحاب العمل من خلاله أن يقرروا علاقاتهم علي أساس جماعي من خلال أليات العمال في المشروع التجاري.

١ - يطلق عليها مرحلة التخطيط الشامل ومن أهم ملامحها الرئيسية هو زيادة الدخل القومي
تحسين أحوال العاملين وتنمية الاقتصاد الزراعي والاستثمار <http://cpyp.net>

ومن السمات المميزة للوائح التشريعية الخاصة بعلاقات العمل الفردية أنها تتطلب سن بنود قانونية تحكم تشكيل وإنهاء تلك العلاقة والواجبات المتعلقة بالجوانب المختلفة لتلك العلاقة، مثل الحد الأدنى للعمر المطلوب في التشغيل، والمساواة في ساعات العمل، والإجازات مدفوعة الأجر، وإجراءات السلامة المهنية والصحة، والأمومة، كما يجب سن بنود تتعلق بإجراءات التنفيذ والمؤسسات الداعمة لها مثل خدمات تفتيش العمل ومحاكم العمل.

وبذلك اعتبر تشريع العمل أمر حيوي لاقتصاد أي بلد؛ لتحقيق التنمية المتوازنة التي تشدد علي الفعالية الاقتصادية والحياة الكريمة للسكان ككل (1).

تشتمل الدراسة على عدة محاور : المحور الأول : التعريف بالبطالة وأنواعها , والمحور الثاني: جهود الدولة لمكافحة البطالة, والمحور الثالث: التأمينات الاجتماعية ودورها للتصدي للبطالة.

اعتمدت الدراسة على الوثائق العربية غير المنشورة بدار الوثائق القومية ومنها مجلس الوزراء ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة الاقتصاد، كما أسهمت المصادر العربية المنشورة ولا سيما مضابط مجلسي الأمة والشعب بإمداد البحث بالعديد من المعلومات المهمة، وتوضيح رؤى النواب حول مشاكل البطالة للحد منها بالإضافة إلى الدوريات والمراجع العربية.

(١) <http://www.ilo.org>

المحور الأول : التعريف بالبطالة وأسبابها

البطالة في اللغة العربية: يقال بطل الشيء أي ذهب ضياعا فهو باطل
وبطل العامل بمعنى تعطل فهو بطل (١)

وهي خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته (٢)
كما تعتبر حرمانا ماديا وعقليا ومشاق بدنية ومعاناة معنوية للعامل (٣) .
أ - أنواع البطالة: -

يصنف العاطلون عن العمل بطرق مختلفة: تتفاوت من حيث الجنس
والعمر ، وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة علي
النحو التالي(٤):

١- البطالة العادية (قصيرة الأمد)

يعرف هذا النوع من البطالة عندما لا تعمل أسواق العمل بكفاءة حتى
وإن توفرت الوظائف بقدر كبير مثل هذه البطالة، وتشمل العمال الذين تركوا
وظائفهم أو الذين لم يحصلوا على وظائف جديدة تشمل أشخاصا آخرين،
مثل صغار السن، والنساء التي كن يعملن في منازلهن، (٥)

١ - المعجم الوجيز ، وزارة التربية والتعليم ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٥٥
٢- عبد العزيز مهنا، البطالة والعمالة الكاملة، ط ٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠،
ص ١١ .

٣- فلاديمير جوبلو، البطالة والاقتصاد الحر، مكتبة يوليو للترجمة والنشر، دار برادي للطباعة،
القاهرة، ١٩٦٥، ص ٣٨١

٤- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم
المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، ص ٢٢

٥ - رجب صبري عبد القادر وآخرون، نظرة واقعية وحلول عملية، جامعة القاهرة، دت، ص
١٣، ١٢

٢- البطالة الموسمية:

هي البطالة التي تظهر بشكل موسمي، وترتبط بطبيعة النشاط الإنتاجي نفسه وتذبذبه بين الحالة الشديدة للأيدي العاملة في بعض الأوقات والتخلي عنها في أوقات أخرى، فهي تحدث خلال موسم معين أو بعد عمل عرضي آخر، وهو نوع آخر من البطالة العادية، وغالبا ما تظهر البطالة الموسمية في مجال العمل الزراعي خاصة بعد موسم جمع القطن؛ نظرا لما تتسم به طبيعة أنشطته الزراعية، وكذلك في مجال السياحة إلى حد ما، والصناعات التي يتم فيها خفض عدد عمالها خلال فصول معينة كل عام، مثل الصناعات الغذائية، وصناعة السفن، ومحال القطن، وأعمال الشحن والتفريغ في الموانئ في مجال التشييد والبناء، حيث تنتهي فرص العمل مؤقتا بإيجاز واستكمال العمل نفسه، كذلك عمال الترحيل الذين تتذبذب فترات عملهم بين عمل وبطالة وفقا لموسمية العمل ومدى حاجته إلى الأيدي العاملة بصوره منقطعة للاستمرار فيها^(١)

٣- البطالة المقنعة:

هي اشتغال القادرين علي القيام بأعمال اقتصادية معينة، في أعمال أقل من طاقتهم، أو في غير تخصصهم كاشتغال خريجي المدارس الصناعية في أعمال كتابية، أو تشغيل عدد من العمال أكثر مما يتطلبه العمل كما هو الحال في أكثر المزارع المصرية،

١- المرجع نفسه، ص ١٣

ومن أهم مظاهرها أنه في حالة الاستغناء عن هؤلاء العمال لا يتناقص الإنتاج^(١)

٤- البطالة الدورية:

وهي البطالة الناجمة عن تقلب طلب الكلي في الاقتصاد، حيث يواجه الاقتصاد فترات من الانخفاض، مما يؤدي إلى فقدان جزء من القوى العاملة لوظائفها، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً. (٢)

٥- البطالة الكاملة:

وهي التي لا يجد فيها العامل فرصة للعمل رغم رغبته وقدرته على القيام بهذا العمل بالأجر السائد. (٣)

٦- البطالة القسرية: هي التي تتمثل في عجز الحكومات عن توفير فرص العمل الكافية لأعداد هائلة من الخريجين والمهنيين. (٤)

٧- وهناك البطالة الجزئية: وهي التي يعمل فيها العامل جزءاً من الوقت المقرر للعمل الكامل، ومن خصائصها أنه في حالة الاستغناء عن هذا

١- مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الأول، المجلد الأول، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ١٩٥٩، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين الإثني عشر ١٨ نوفمبر ١٩٥٧، ص ١٠٢٨

٢- وليد ناجي الحبالى، البطالة، كلية الادارة والاقتصاد، الدنمارك، دت، ص ١٢

٣- مجلس الأمة، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين، الاثني عشر ١٨ نوفمبر ١٩٥٧، مصدر سبق ذكره ص ١٠٢٨

العمل فإن الانتاج يتناقص. (١)

٨- البطالة الاحتكاكية.

وهي وجود عدد كثير بدون عمل في فترة الانتقال من صناعة إلى أخرى، أو وجود بطالة تعزى إلى انهيار بعض الصناعات أو إلى افقار بعض المناطق أو الوقت الذي يقتضيه انتقال العمال من صناعة إلى غيرها أو الهجرة إلى مناطق أخرى سعياً وراء العمل. (٢).

ويمكن تلخيص البطالة بأنواعها السابقة إما شاملة أو جزئية: فالشاملة منها، هي التي تصيب جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية دون استثناء، أما الجزئية: فهي التي تصيب قطاعات محددة، كالأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، أو الذين يعملون في قطاعات التشييد العمراني، أو الذين يضطرون إلى البحث عن عمل آخر مع الذي يزاولونه.

كما قد تكون البطالة اختيارية أو إجبارية، فالاختيارية: منها تتمثل بتوفير فرص العمل للأفراد القادرين عليه باختصاصاتهم نفسها إلا إنهم يفضلون البطالة عليها، وهذا ما يحدث للمجتمعات الغنية والمتطورة تقنيا بغية زيادة دخل الأفراد أو بسبب ظروف الانتاج الاقتصادي الذي يعيشه الناس في تلك الدول.

١ - مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرون، الاثني عشر ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ ، مصدر

سبق ذكره، ص ١٠٢٨

٢ - ج - وهكول، البطالة ووسائل التوظيف، ترجمة مصطفى كمال فايد، دار الفكر العربي،

القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٩

أما البطالة الإجبارية: فلا دور فيها للفرد العامل؛ لأنها مفروضة عليه، وقد يكون المسبب لها نقص الأجور وقصورها عن تلبية الحاجات أو سوء تنظيم الأسواق أي أمور خاصة كالمرض المانع من الكسب (١)

مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب، وإنما هي مشكلة اجتماعية أيضا، ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة؛ ولذلك تعددت وتنوعت أسبابها كما يلي:

ب - أسباب البطالة

زيادة عرض العمل علي الطلب بمعنى أن يزداد إقبال الناس علي الإقامة في المدن الكبرى نظرا لتوفير سبل الترف بها مما يؤدي إلي زيادة في عدد الأيدي العاملة ولا شك أن البطالة كانت وراء

١- عدم تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل؛ لعدم وجود قانون يحكم عقد العمل وينظم العلاقة بينه وبين صاحبها؛ ولذلك طالبت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٧ استكمال النقص في التشريعات لإيجاد حل سريع للمشكلة عن طريق تكاتف كل من الوزارات المعنية بالأمر ، وهي وزارات الزراعة والصناعة والتجارة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لإيجاد تكافؤ الفرص في العمل، ففي كثير من الأحيان لا يجد صاحب الكفاية عملا بينما يجده صاحب القدرة علي الوصول إليه؛ لذلك

١ - سامر مظهر قنطججي، مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الإسلامي، ط٢، دار إحياء النشر الرقمي، ٢٠١٣، ص ١٠ و ١١

أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مرسوم قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٢ ولكن لم يتم تنفيذ هذه المشروعات وقتئذ (١)

٢- كما ترجع أسباب البطالة (٢) إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة الاقتصاد وحركته كاققتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية، تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات واختلالات في الموازنة العامة للدولة إلى جانب فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك (٣)

١ - مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرون ، الإثنين ، ١٥ نوفمبر ١٩٥٧ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢٨

٢ - كما ترجع أسباب البطالة عام ١٩٣١ إلى إيقاف حركة التصدير والتوريد التي تركت عمال الشحن والتفريغ بالمؤنئ بدون عمل ، ارتفاع أثمان مواد البناء كأخشاب والحديد والأدوات الصحية ، انقطاع بعض الواردات من الخامات مثل الحرير الصناعي، غلق بعض الأسواق الخارجية في وجه المصانع التي كانت تعتمد علي تصريف منتجاتها فيها ، ضعف القوة الشرائية ، إيقاف المشروعات العامة التي كانت تقوم بها الحكومة نتج عن ذلك تلتقت مصلحة العمل إخطارات إما بتصفية بعض الأعمال أو بتوفير عدد كبير من العمال مما ترتب عليه زيادة عدد العاطلين زيادة مطردة تلغت الانتباه ، وتستوجب علاجاً سريعاً خشية من أن تواجه أضرارها الاجتماعية التي تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية إلي علاجها في هذه الفترة خاصة مع صعوبة إيجاد عمل لهؤلاء المتعطلين ،في نفس الوقت التي عمت صعوبات العمل فيها التجارة والصناعة إلي حد كبير ، مجلس الوزراء ، مجموعة ١٣٠ - ٦/٦ الكود الأرشيفي ٠٨٧٢١٧-٠٠٨١ ، ٢٨ مارس ، ١٩٣١

٣ - كوثر إبراهيم رزق ، مشكلة البطالة الأسباب والآثار والحلول، المكتبة المصرية، المنصورة، ٢٠١٦، ص ٥٦

٣- وفسر البعض أسباب البطالة إلى اشتغال المرأة بجانب الرجل في المصانع، بحيث تفوقت أعدادها أكثر من نسبة الرجل في الوقت الذي يوجد فيه عمال كثيرون بدون عمل يلتمسون أي عمل ولو بأجر بسيط، هذا إلى تفضيل أصحاب المصانع للسيدات بدل الرجال بقلة الأجور، بل كانت الشركات أيضا تفضل البنات المؤهلات عن الرجال مما زاد أعداد البطالة لدى الرجال (١) وهو ما ينافي الحقيقة.

٤- الأمية وتدني المستوى التعليمي وتخلف برامج التدريب وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة.

٥- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب (٢).

٦- الزيادة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأعمار؛ لأن النمو المتزايد في السكان وخاصة في قوة العمل وما يتطلبه ذلك من خلق فرص عمل جديدة للداخلين الجدد علي سوق العمل والتأثيرات الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وما يترتب عليه من سياسات انكماشية في توليد

١ - الأهرام بتاريخ ٢١ إبريل ١٩٦٠ رقم الملف ١٨٢٠

٢ - محمد نبيل جامع، البطالة، قنبلة موقوتة وفك شفراتها وحديث مع الشباب، المكتب الجامعي

الحديث للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ص ٤٢، ٤١

- فرص عمل جديدة للأعمال (١) ، وبالتالي تؤثر الزيادة السكانية علي مستوى المعيشة والدخل الفردي ومستوي الخدمات وعدم كفاية الموارد الاقتصادية؛ مما يؤدي إلي تفاقم المشكلة لعدم التوافق بين الزيادة في القوة والعمل مع الطلب عليها . (٢)
- ٧- قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة، وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل نمو السكان .
- ٨- غياب رؤوس الأموال التي تؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار وبدوره يؤدي الي انعدام فرص العمل التي تخلق البطالة (٣) .
- ٩- عدم توجيه الشباب إلى الحرف والمهن مما ينتج عنه وجود جيل غير مدرب يتعثر في الحصول على الأعمال والوظائف مما يؤدي للبطالة .
- ١٠- الهجرة من الريف إلى المدن؛ بسبب سوء التوزيع السكاني والخدمات؛ مما يؤدي إلى افقار المناطق الريفية من قطاع كبير من القوي العاملة الشابة (٤) .

١ - طارق عبد الرؤوف عامر ، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٥، ص ١٤

٢ - رجب عبد القادر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥

٣- جمال حسن أحمد عيسى السراحنة ،مشكلة البطالة وعلاجها (دراسة مقارنة بين الفقه والقانون) ط١ ، اليمامة للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠، ص٣٨

٤ - المرجع نفسه، ص ص٤١،٤٢

١١- الأزمات الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى التراكم في الإنتاج ولا يقابلها الزيادة في الاستهلاك؛ بسبب الاكتفاء والإشباع من تلك المنتجات في داخل البلد من جهة وصعوبة الحصول على الأسواق الخارجية لتصريف تلك البضائع من جهة أخرى، مما يدفع أصحاب الشركات والمعامل إلى أن يقوموا بتسريح مجموعة كبيرة من العاملين بحجة تلك الأزمة.

كما تنشأ البطالة من انعدام السياسات التخطيطية للدول لتوجيه الموارد البشرية. (١)

١٢- التطور المستمر في استعمال الآلات؛ مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال. (٢)

١٣- سوء السياسة الإدارية الحكومية في تخطيط القوي العاملة الموجودة لديهم وتنظيمهم على أساس الكفاءة والخبرة والمقدرة ثم القيام بعملية التوجيه والرقابة.

١٤- المنافسة الجادة والقوية بين أصحاب الشركات ذات الإنتاج المشترك على أساس الجودة والسعر؛ مما يؤدي بمجموعة كبيرة من أصحاب تلك الشركات إلى غلق شركاتهم؛ لعدم قدرتهم على تحمل تلك المنافسة؛ بسبب تكاليف الإنتاج

١ - مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرون ، الإثنين ، ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ ،

مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣٥

٢ - أحمد محمد إسماعيل البريفكاني، وآخرون ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك

(الأسباب والمعالجات) العدد ١٠٠، مجلد ٣٢، العراق ، ٢٠١٠، ص ٩

وأسعار السوق، وهذا يؤدي إلى تسريح أعداد هائلة من العاملين

من تلك الشركات فيصبحوا عاطلين عن العمل^(١)

ولا شك أن البطالة أدت لانتشار ظاهرة التشرّد والتسول وغيرها

من الظواهر السلبية

ج - مظاهر البطالة لبعض الحرف والمهن:-

شكل العمال العمود الفقري للصناعة فهم عمادها، باعتبارهم القوى المحركة للصناعة التي تمثلت في العديد من المشاكل التي أدت إلى تفاقم البطالة، وتتمثل في زوال بعض المهن أو زيادة ساعات العمل أو الفصل التعسفي وفيما يلي تفصيل ذلك:

١- أدى اندثار بعض المهن إلي كثير من المشكلات التي واجهت العمال في مختلف الصناعات التي عملوا فيها، وكانت سببا في وجود البطالة مثال لذلك عمال الطرابيش، وقد قدمت مضابط مجلس الأمة أمثلة لمناقشات بعض النواب حول هذا الموضوع، حيث وجه النائب حسين الجعراي سؤالا إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بأن عمال الطرابيش بالإسكندرية لا مورد لهم بسبب زوال هذه المهنة وإقلاع المواطنين عن ارتدائها، وتقدموا بأكثر من طلب لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تولت مراقبة الشؤون الاجتماعية بالإسكندرية ومكاتب الترخيم بها لفحص

^١ - المرجع نفسه، ص ٩

حالة هؤلاء العمال للتأكد من تعطلهم عن العمل وعدم وجود مورد رزق لهم^(١).

فكان رد وزير الشؤون الاجتماعية بالإسكندرية أن مشكلة عمال الطرابيش لا تختلف كثيرا عن مشكلة البطالة الناشئة عن التحول من صناعة إلى صناعة، وعمال الطرابيش مثلهم مثل أي إنتاج صناعي يعدل الجمهور عن استعماله، وعلى الأفراد أن يجدوا لأنفسهم أبوابا أخرى للرزق ولذلك فقد تم حل المشكلة بتشغيل ٢٤ عاملا متعطلا في الإسكندرية في سلاح الأسلحة والمهمات و ٢٧ عاملة في وزارة التربية والتعليم مع صرف وزارة الشؤون الاجتماعية^(٢) بعض الإعانات لمساعدتهم للعمل في وظيفة

١ - مجلس الأمة، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العادي الأول، المجلد الثالث ، مضبطة الجلسة الثلاثون ، الاثنين ، ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧ ، ص ١٥٦٣.

٢ - في عام ١٩٣٩ صدر مرسوم قانون بإنشاء المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعي وكان هدفه مراقبة أحوال التطور الاجتماعي ودراسة المشاكل الاجتماعية ثم تطور المجلس ليتحول إلي وزارة الشؤون الاجتماعية عصام حسن بسيوني، وزارة التأمينات الاجتماعية، مركز الدراسات السياسية ، ٢٠٠٥، ص ١٢، وكان من أهدافها الاهتمام بمسألة العاطلين عن العمل، كما كان من ضمن إدارات الشؤون الاجتماعية مصلحة العمل والإشراف علي العمال والمصانع ومراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بهم ودراسة الأبحاث المتعلقة بالعمل والعمال وفض المنازعات مع أرباب العمال ورفع مستوي العمال وتنظيم سوق العمل ، وفي عام ١٩٧١ تم إنشاء بنك ناصر لتوسيع قاعدة التكافل الاجتماعي عن طريق تقرير نظام التأمين والمعاشات لغير المنتفعين بنظم التأمينات الاجتماعية كما كان يهدف إلي توفير فرص العمل والمساهمة في حل مشاكل البطالة، كما طرأ مسميات علي وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٦١ ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية ، وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية ١٨ أكتوبر ١٩٦١ إلي ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢، وزارة الشؤون الاجتماعية من ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ ألي ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥، وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية وشؤون الأزهر أول أكتوبر ١٩٦٥ إلي ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ ، وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٠ مارس ١٩٦٨ إلي ١٩ =

تتناسب مع خبراتهم، و أطرده النائب حسين الجعراي حديثه عن معاناة عمال الطرابيش واضطرابهم تحت المسمى المناسب لهم و هم ضحايا التطور الاجتماعي، وطالب بعدم إجبار العمال علي ارتداء الطرابيش، وطالب استعجال الجهات المختصة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتأكد من توظيفهم بإرسال ثلاث استعجالات لوزارة الحربية، التي أصبحت هي المسؤولة عن تشغيل عمال الطرابيش بسلاح المهمات بدلا من وزارة الشؤون الاجتماعية^(١).

وأشار النائب المذكور أن الحل للخروج من هذه الازمة هو فتح مجالات العمل التي تتناسب مع خبره هؤلاء العمال.

ولذلك كان على الحكومة الاهتمام بالعاملين فيها في مختلف الصناعات لتفادي مشكلة البطالة؛ ولذلك فقد اقترح رئيس لجنة التخطيط محمد العلمي في ٥ يونيو ١٩٦١ بإنشاء وزارة العمل والعمال^(٢).

مارس ١٩٧٦ ووزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية ١٩ مارس ١٩٧٦ إلى ١٤ مايو ١٩٨٠
وزارة التأمينات ووزارة دولة للشؤون الاجتماعية ١٤ مايو ١٩٨٠ إلى ١٣ أكتوبر ١٩٨١، وزارة
التأمينات الاجتماعية والشؤون الاجتماعية ١٤ أكتوبر ١٩٨١ إلى ٢ يناير ١٩٩٦، العارف
اليومي محمد عبد الكريم، وثائق وزارة الشؤون الاجتماعية المحفوظه بدار الوثائق القومية ،
رسالة دكتوراة غير منشورة ' جامعة الأزهر ، ٢٠٢٣، ص ص ٢٠-٢١،

١ - مجلس الأمة، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الأول، المجلد الثالث، الهيئة
العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٥٩، مضبطة الجلسة الثلاثون، الإثنين، ٣٠
ديسمبر ١٩٥٧، ص ١٥٦٣

٢ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الثاني، مضبطة الجلسة التاسعة عشر،
٥ يونية ١٩٦١، ص ١١٥١

واستمررا لمناقشات نواب مجلس الأمة لحل أزمة عمال الطرابيش وغيرها من الصناعات الأخرى، قدم بعض النواب اقتراحاً رقم ٥٣ في ٢٢ فبراير عام ١٩٦٥ بشأن تأهيل العمال الذين أصابهم الضرر نتيجة للتطور الحتمي مهنيا وإيجاد أعمالاً لهم، مثل عمال المكاييل والطرابيش والسواقي حتى لا تتعطل هذه الطاقات وتحرم من مميزات التطور بما يتناسب مع طبيعتهم^(١)

وبهذا الشأن طالبت لجنة العمل والقوي العاملة في ٧ يونية ١٩٦٥ تدريب العمال الذين أصابهم الضرر نتيجة الركود الذي تعرضت له بعض المهن لتدبير الأعمال المناسبة لهم في مهن أخرى، تتقارب من المهن التي كانوا يزاولونها؛ حتى لا تتعطل تلك الطاقات العاملة لحمايتهم من التعطل ولدفع عجلة الإنتاج، مثل عمال الطرابيش بعد عدول الناس عن ارتداء الطرابيش، وعمال السواقي بعد استخدام الآلات الميكانيكية الحديثة التي استخدمت علي نطاق واسع لري الاراضي لتوفير الجهد والوقت والمال، ولكن حال بينهم وبين تمكينهم للعمل مشكلة السن الذي نوه إليها النائب محمد رشاد عن معاناة هؤلاء العمال بعد بلوغ أكثرهم سن الخامسة والخمسين، وعلي سبيل المثال عندما أنشئ مصنع الغزل بمحافظة المنوفية لم يقبل تعيين أكثر من ٤٠٠ عامل بل وصل إلي آلاف من العمال لأن السن وقف حائلاً دون تعيينهم كعمال عاديين وأصبح من يتجاوز سن

١ - مجلس الأمة ، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثاني، ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة والعشرين، ٢٢ فبراير، ١٩٦٥، ص ١٩٣٤

الأربعين عاجزا عن العمل ولذلك أكد النائب المذكور علي ضرورة استبعاد شرط السن الذي يقف حائلا دون تعيين هؤلاء العمال . (١)

كما أشار النائب محمود الشافعي أبو وافية إلي تأهيل هؤلاء العمال ليعملوا في حرف أخري، كتأهيل عمال الطرابيش للعمل في صناعة القبعات، وتعيين الباقي في مهن مشابهة حتي لا يتعرضون للبطالة .

وكان للنائب خالد محمد عبد العال حماد اقتراحا بشأن تضافر جهود مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني بوزارة الصناعة مع وزارة الشؤون الإجتماعية بعمل مسح شامل للعاملين، حتي يتسنى لهؤلاء العمال الحصول علي الأعمال المناسبة لهم من خلال إنشاء مراكز للتدريب المهني في العديد من المصانع، كالحديد والصلب، ومصانع الغزل والنسيج والكيماويات . (٢)

وبذلك كان علي عاتق الدولة القيام بالتدريب المهني والتخطيط له؛ لأن العمل في هذه المصانع يقتضى مستوى معين من المهارة، يحتم تدريب العاملين بها تدريباً مهنياً خاصاً، هذا بالإضافة إلي تدريب العمال الذين لم يكن لديهم خبرة عن هذا النوع من العمل، فتعطي لهم برامج تدريبية تؤهلهم للقيام به لرفع مستوى الإنتاج وتحسين كفاءتهم الإنتاجية، وذلك من خلال إنشاء العديد من مراكز التدريب بكافة المراكز والمحافظات لكل المهنيين وغير المهنيين .

١ - مجلس الأمة ، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثون، ٧ يونيه ،

١٩٦٥، ص ٣١٧٧

٢ - المصدر نفسه ، ص ٣١٧٨

هذا إلي ما أشارت إليه وزيرة الشؤون الاجتماعية حكمت أبو زيد^(١) عام ١٩٦٥ عن هذه المشكلة، بأنها ليست مشكلة مهنية أو تدريب مهني فحسب بل هي مشكلة اجتماعية تهم جميع أفراد الشعب؛ لأن بعض هؤلاء المواطنين قد وصلوا إلي سن لايمكنهم من الالتحاق بمراكزالتدريب المهني؛ لذلك فإن علاج مشكلتهم تكون علي أساس دراسة اجتماعية لأحوالهم، وعلي سبيل المثال قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بمسح اجتماعي لصناعة الأحذية بالتعاون مع بعض أعضاء مجلس الأمة لرغبتهم في المساهمة لإيجاد حل لمشكلة العاملين في هذه الصناعة اليدوية التي كسدت؛ بسبب قيام الصناعات الآلية الحديثة، ومن خلال نتيجة البحث الاجتماعي الذي أوضح من كان بإمكانه التدريب علي صناعة معينة يلحقون بها مع مراعاة سنهم وحرفتهم ومن كان بإمكانه_التدريب علي مهن_أخري فليفعَل^(٢)

واستمرارا للحفاظ على حقوق العمال في جميع القطاعات، اقترح نواب مجلس الأمة في ٢٢ فبراير عام ١٩٦٥ بجعل الحد الأدنى للأجور ٢٥ قرشا لكل العاملين^(٣)

١ -ولدت عام ١٩٢٢، التحقت بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٠، وحصلت علي الماجستير من جامعة سانت أندروز باسكتلندا ١٩٥٠ والدكتوراة في علم النفس من جامعة لندن ١٩٥٥ وبعد عودتها إلي مصر عينت في كلية البنات بجامعة عين شمس ، صدر قرارا جمهوريا بتعيينها وزيرة الشؤون الاجتماعية لتصبح أول مصرية تتولي منصب وزيرة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٦٢ ثم عينت في جامعة القاهرة عام ١٩٧٠ ar.m.wikipedia.org

٢ - مجلس الأمة، مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثون، ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٨٠

٣- مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الاول، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثاني، ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة والعشرين ٢٢ فبراير ١٩٦٥، ص ١٩٣٥

وفي ظل ظروف الحرب ١٩٦٧ أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مشروع صرف تعويض البطالة للمتعطلين؛ بسبب العدوان علي محافظة بور سعيد والذي قضي بصرف ٥٠٪ من الراتب الشهري للعامل في حالة تعطله لأسباب خارجه عن إرادته مثل تصفية المنشآت لأي سبب .
ولذلك اتخذت محافظة بورسعيد اجراءات سريعة لصرف إعانات لنحو أربعة الآف عامل لحسابهم منهم البمبوتية (١) وعمال المهن المتصلة بالعمل في البناء والقناة من حسابات الاعتماد

الإضافي المخصص للإغاثة بوزارة الشؤون الاجتماعية . (٢)

كما طالب محافظ بورسعيد مديريةية العمل بوضع مشروع ينفذ علي وجه السرعة لتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في أعمال خاصة بالمحافظة أو القوات المسلحة , كما أصدرت المحافظة تعيّماتها إلي العاملين في المصالح الحكومية أو الهيئات العامة الذين نزحوا مع أسرهم أن يعودوا لاستئناف أعمالهم في بورسعيد حتي لا تطبق عليهم الإجراءات الخاصة بالتخلف عن العمل . (٣)

١- تجار البحر الذين يعملون علي المراكب مع السفن العابرة في قناة السويس ,كلمة البمبوتية إنجليزية الأصل (مان بوت) أو رجل القارب وتحرفت (مان بوت إلي بمبوت, وقد عرفت مدن القناة تلك المهنة منذ افتتاح القنال عام ١٨٦٩ واتقن البمبوتية عدة لغات للتعامل بها مع السياح والسفن الأجنبية العابرة لقناة السويس ولذلك برعوا في التجارة والبيع

والشراء wikipedia.org

٢- الأهرام , بتاريخ ٢٣ يوليو, ١٩٦٧, ص٤

٣- المصدر نفسه, ص٤

واستمررا لمشاكل العمال المتعطلين بسبب العدوان بحث وزير الشؤون الاجتماعية حسين الشافعي مع محافظي بور سعيد والإسماعيلية والسويس الظروف الاجتماعية والعمالة بمنطقة القناة التي تأثرت بالعدوان بصرف معونة بطالة لأسر المتعطلين بحد أقصى ستة جنيهات للأسرة، (١) وقدم كل محافظ ما يراه مناسباً من اقتراحات خاصة بصرف معونات البطالة للعاملين المحتاجين للمساعدة، كما بحثوا مع نزيه ضيف وزير الخزانة مشاكل الفئات التي تعطلت أعمالها بسبب العدوان للوقوف على حلها. (٢)

هذا بالإضافة إلي ما طالبت به وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف تعويض البطالة لكل عامل متعطّل بسبب الحرب، بعد أن تبين أن قانون التأمين ضد البطالة لم ينص علي صرف تعويض البطالة للمتعطلين بسبب الحرب.

وقد بدأت وزارة العمل في إعداد التعديل ليكون التعديل بسبب الحرب نصاً صريحاً يلزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف تعويض يعادل ٥٠% من الأجر الشهري لكل عامل مؤمن عليه، حيث قامت وزارة الشؤون الاجتماعية حينئذ بصرف معونات شهرية للعمال غير المؤمن عليهم، بينما قامت مديريات الشؤون الاجتماعية بمحافظة القناة ببحث الأحوال الاجتماعية للأسر التي انقطعت عنها سبل العيش بسبب العدوان لصرف العون الذي تستحقه كل أسرة. (٣)

١ - الأهرام، بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٧، ص ٤

٢ - نفسه، بتاريخ ٢٤ أغسطس، ١٩٦٧، ص ٤

٣ - نفسه، بتاريخ ٦ سبتمبر، ١٩٦٧، ص ٤

كما أوصت اللجنة الوزارية للقوي العاملة في اجتماعها الحادي عشر المنعقد ٢٢ يناير ١٩٦٨ بإعادة النظر في سياسة الأجور عن طريق ربطها بالمهارة والإنتاج وربطاً وثيقاً، ووضع مستويات لها بهدف الإقبال علي التدريب لرفع مستوى الكفاية لدي العاملين، وربطها الزيادة في الأجور بالزيادة في الدخل القومي بحيث لا تتعدى نسبة الزيادة في الأجر معدل الزيادة في الدخل القومي^(١)

هذا وقد طالب نواب مجلس الأمة استمرار العمال الموسمين في أعمالهم طول العام تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، حيث يوجد بين طبقات العمال الموسمين في بعض القطاعات العامة والخاصة والقطاع العام الذي لا يبغي الربح أساساً بقدر ما يسعى لتأكيد الخدمات واشتراكه الايجابي في دعم المجتمع الكفاية والعدل، فمثلاً مؤسسة تعبئة الزجاجات (كوكاكولا وغيرها) مثل مصانع الطوب وهي قطاع عام تتشط في فصل الصيف نشاطاً مضمناً وتحقق أرباحاً كبيرة، وفي فترة الشتاء تستغني عن بعض العاملين الموسمين وتشردهم، فلما لا يستمر هؤلاء العمال في عملهم طوال العام؟ وتغطي الأرباح أجورهم وتعوضهم عن العمل المضمني في الصيف، وكذلك عمال حلج القطن قد يستفيد المنتج والتاجر والسمسار والمصنع بتحقيق أرباح مجزية نتيجة العمل المضمني، وأيضاً على حساب العامل ثم تسرحهم مشردين هم وأسرههم، والمستفيد منها القطاع العام فقط، ولكن استمراره هؤلاء العمال وخصوصاً وأنهم يعملون سبعة أشهر، فيكون في

١ - وزارة الاقتصاد ، رقم الملف ٣-٥ / ٢٨ ، ج ١ الكود الأرشيفي ٠٠٠٧١٦ - ٠٠٠٧٩ ،

هذا عدل اجتماعي يطمئن طبقات كبيرة من هؤلاء العمال ليدفع عنهم ضرر البطالة^(١).

وفي عام ١٩٧٤ صرح حسن الشريف وزير التأمينات الاجتماعية بدراسة مشروع التأمين علي العمال الموسمين الذي بلغ عددهم ٣ ملايين عامل، عن طريق جمع المعلومات الأساسية عن أجور العمال الموسمين وأعمارهم؛ لتحديد إمكانية تحملهم لأقساط التأمين الكامل، فإذا كانت الأعباء أكبر من طاقة العمال فسيؤمن عليهم جزئيا عن طريق بنك ناصر، أما إذا كانت أجورهم تسمح بتحمل الأعباء فسيتم التأمين عليهم عن طريق هيئة التأمينات^(٢)

كما ساهمت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ ب٦٠ مليون دولار عن طريق وفد مؤتمر الغذاء العالمي، برئاسة المستر درسون أثناء زيارته لمحافظة الشرقية لمعونات غذائية للعمال الموسمين بقطاع استزراع الأراضي المستصلحة في مصر علي مدي ٣ سنوات ضمن برامج المعونة الغذائية^(٣) ولم يقتصر الاهتمام بالعمال الموسمين علي ما ذكر سالفًا، بل أعد محمد حامد وزير الدولة للحكم المحلي مشروع إنشاء جهاز لتشغيل ورعاية العمال الموسمين، يتبع وزير الحكم المحلي، يختص بتشغيل ورعاية هؤلاء العمال وحمايتهم من كل صور الاستغلال وتوحيد معاملتهم علي مستوى

١ - مجلس الأمة ، ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة والعشرون ، ، ٢٢ فبراير ١٩٦٥، مصدر

سبق ذكره، ص ١٩٣٣

٢ - الأهرام، بتاريخ ١٥ إبريل، ١٩٧٤، ص ٤

٣ - نفسه ، بتاريخ ١ يناير، ١٩٧٥، ص ٨

الجمهورية , كما يختص بتنسيق جميع الامكانيات المتوفرة لدي الأجهزة العديدة التي تعمل في هذا المجال^(١).

ويختص الجهاز بضمان صرف معونات مالية لهؤلاء العمال في فترات تعطيلهم عن العمل, كما يضمن لهم حد أدني من أيام العمل المدفوعة الأجر ووضع برامج لتدريبهم وإيجاد الفرص لتعجيرهم وتوطينهم في المناطق المحتاجة للأيدي العاملة, ويشكل الجهاز لجنة مركزية يرأسها وزير الحكم المحلي يشترك فيها ممثلو الوزارة , كما يشترك فيها رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة وممثل عن الاتحاد الاشتراكي والاتحاد التعاوني وهـ خبراء, كما تشكل في كل محافظة من المحافظات الموفدة والمستقبله لعمال الزراعة الموسمين لجنة برئاسة المحافظ, وتشكل لجنة في كل مركز برئاسة مجلس المدينة, ولجنة في كل قرية برئاسة رئيس مجلس القرية؛ لتقديم الخدمات الاجتماعية للعمال وأسرههم^(٢) وحصر العمال وتسجيلهم ووضع العقود النموذجية التي تحفظ لهم حقوقهم كاملة^(٣).

وفي عام ١٩٧٥ وقع السادات علي قانون التأمين الاجتماعي^(٤) الذي تم دراسته عام ١٩٧٤ , وقد اشتمل علي العديد من المميزات التأمينية للمنتفعين به منها:

١ - الأهرام ، بتاريخ ١٤ ابريل ، ١٩٧٥، ص٤

٢ - المصدر نفسه ، ص٤

٣ - نفسه، بتاريخ ٣١ أكتوبر ، ١٩٧٥، ص٨

٤ - النظام الذي يكفل تعويض المؤمن عليه أو أسرته عما فقده من كسب في حالة تعرضه لأحد المخاطر، التي تؤدي ألي عدم قدرته علي العمل , ومن ثم الحصول علي أجر, وكذلك توافر خدمات العلاج والتأهيل

<http://www.moqatel.com>

- صرف معاش شيخوخة عند بلوغ سن ٦٥ ومعاش العجز والوفاه عند ثبوت العجز المستديم للمؤمن عليه أو وفاته قدر ب٦ جنيهات شهريا، ويشترط لاستحقاق المعاش أن يكون المؤمن عليه مدة اشتراك لا تقل عن ١٨٠ شهرا، ويستثنى من ذلك الموجودين في الخدمة فيكون لهم الحق في المعاش إذا بلغوا السن أو توفوا متي بلغت اشتراكهم ٦ أشهر فقط.

وقيمة الاشتراك الشهري في التأمين ١٠ قروش خلال السنوات الخمس الأولى تزداد إلي ٢٠ قرشا في السنوات الخمس التالية ثم ٣٠ قرشا بعد ذلك، وتسدد الاشتراكات عن طريق طابع التأمين الاجتماعي^(١)

هذا وقد أوصت وزارة القوي العاملة والتدريب ضرورة تمثيل مديريات الزراعة بالمحافظات في لجان تشغيل العمال الموسميين والتنسيق بين المحافظات؛ لتوفير العمالة اللازمة لتنفيذ المشروعات في المواعيد المحددة وبالمواصفات المطلوبة، وصرح رشاد رمزي وكيل الوزارة بأنها قد انتهت من إعداد دراسة ميدانية من معسكرات لتشغيل العمال الموسميين بالمحافظات.

وقد تضمنت الدراسة الصعوبات والمشاكل التي تواجه المحافظات في مجال العمالة الموسمية، والتي تتلخص في عدم تعاون أجهزة الخدمات بالمحافظات مع لجان التشغيل والرعاية وتعامل مقاولي توريد العمال مع الكثير من قطاعات التشغيل في مختلف المجالات بالرغم من وجود الحظر القانوني لذلك، وعدم توفر الكادرات المتخصصة في مجالات الاستخدام والرعاية في معظم المحافظات، وأوصت الوزارة بضرورة عقد لقاءات دورية

١- الأهرام ، بتاريخ ٢١ سبتمبر، عدد ٣٢٤٢٦، ١٩٧٥، ص ١٠.

بالمحافظات لتوضيح أهداف جهاز تشغيل ورعاية العمال الموسميين (١) لأن عدم تشغيل العمال الموسميين قد أضعاف علي الدولة نحو ٢٠٠ مليون جنيه، لقد كانوا يعملون قبل التأميم في شركات حلج الأقطان ثمانية أو تسعة أشهر، ولكنهم كانوا يعرضون أثناء العطلة الموسمية بمبالغ أكبر من التي يتقاضونها أثناء العمل؛ بهدف الحفاظ علي نوعية هؤلاء العمال الفنيين المهرة، إلي أن صدرت قرارات التأميم وأصبح هؤلاء العمال يعملون ستة أشهر فقط، الأمر الذي أدى إلي انخفاض رتبة القطن، علما بأن الرتبة الواحدة تعطي دخلا للدولة قدره ١٠٠ مليون جنيه ففي حالة إذا كان وزن متر البوبلين ٦٠ جراما إذا كان القطن نظيفا وخاليا من الشوائب فيصل سعر متر البوبلين من ٨٠ ل ١٠٠ قرش في حين أن وزن متر الدبلان (قماش قطني أبيض) ٢٥، ومن هنا يتبين الفارق الذي يمكن أن يعود علي الدولة هباء في حطب القطن الذي كان يجمعه الفلاحون في الماضي وبيعونه للشركات التي تجلبهم وتغزلهم وتصنعه أقمشه شعبية؛ لذلك طالب النواب من وزير الاقتصاد ووزير المالية دراسة مشكلة العمال الموسميين من أجل الصالح العام ومن أجل الحفاظ علي اقتصاد البلاد، من خلال تشغيل العمال الموسميين الذين يتعطلون أكثر من ستة أشهر في العام؛ لمساعدتهم للتغلب علي أعباء المعيشة من ناحية، ومن ناحية أخرى للمحافظة علي نظافة القطن، بالإضافة إلي استخدامهم في صيانة أكياس القطن التي تستهلك بصورة كبيرة وتسبب خسارة للدولة، والدليل علي ذلك أن

١ - الأهرام، بتاريخ ٣ أغسطس، ١٩٧٦، ص ٦

إنتاج القطن قد انخفض إلي سبعة أو ثمانية ملايين قنطار بعد أن كان عام ١٩٦٦ ١١ مليون قنطار .^(١)

كما شكلت لجنة استشارية من وكيل وزارة القوي العاملة ووكلاء وزارات الزراعة والتعمير والاسكان واستصلاح الأراضي والحكم المحلي ورئيس النقابة العامة لعمال الزراعة وثلاثة من ذوي الخبرة؛ لتشغيل العمال الموسمين لتتولي رعايتهم صحيا واجتماعيا وثقافيا، علي أن تسلم هذه اللجان كل مالديها من أموال إلي المحافظات، وتعتبر أموالا عامة تؤول إلي موازنات المحافظات، وتخصص للصرف منها علي رعاية وتشغيل العمالة الموسمية،^(٢) عن طريق جمع البيانات اللازمة عن هذه العمالة، وإجراء الدراسات والبحوث التي تكفل حسن استخدامها وتوفير الرعاية اللازمة لها واقتراح الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق ذلك .^(٣)

أما عن فصل العمال المؤقتين أو الموسمين فقد أشارت مضابط مجلس الأمة في جلستها المنعقد ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧ إلي منع الفصل التعسفي والتوقيف والتحكيم الإجباري وعدم السماح بالتوقيف إلا بإذن، وغير ذلك من الإجراءات التي ضمنت استقرار الأحوال العملية واستمرار الإنتاج؛^(٤) لذلك فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لعام ١٩٦٠

١ - مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة

السابعة والعشرين، ٣٠ يناير ١٩٧٩، ص ٣٤، ٣٣

٢ - الأهرام، بتاريخ، ٢٩ أغسطس، ١٩٨٠، و٦

٣- نفسه، بتاريخ، نوفمبر، ١٩٨٠، ص ٨

٤ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الأول، المجلد الثالث، مضبطة الجلسة ٣٠، الإثنين ٣٠

ديسمبر ١٩٥٧، ص ١٠٣٢

بعدم فصل أي عامل مؤقت أو موسمي إلا بالطريق التأديبي مع إلزام الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة موافاة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالإقليم الجنوبي (١) بأسماء العمال المؤقتين المعينين في كل منها، مع بيان المهنة والأجر اليومي المقرر لكل عامل، وذلك قبل نفاذ المعدات وانتهاء الأعمال المكلفين بها بشهرين على الأقل، مع درج وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أسماء هؤلاء العمال في مكاتب التوظيف والتخديم التابعة لها، وتكون لهم الأولوية في التعيين في الجهات التي كانوا يعملون بها أو في أقرب جهة إليها أو استخدامهم في المشروعات التي تقوم بها الوزارة مع مراعاة إعطائهم الأجر الذي كان يتقاضاه كل عامل منهم قبل ذلك . (٢)

وفي عام ١٩٧٤ أعدت وزارة القوي العاملة لجانا ثلاثية خاصة للحد من فصل العمال التعسفي، وسرعة البت في مخالفات العمال وضمنان حق العامل في العودة إلي عمله إذا ثبت قيامه بعمله علي أكمل وجه، وأن جهة العمل تتصيد له الأخطاء وقد أصدرت اللجان الثلاثية بعض القرارات منها:- عدم اختصاص هذه اللجان بالنظر في حالات فصل العمال بالمستوي الثاني، وأن يتم بحث مخالفات العامل المنظور في فصله في حالة تعددها، كل مخالفة علي حدة مع تحديد أي من المخالفات توجب الفصل .

١ - أثناء وحدة مصر مع سوريا عام ١٩٥٨ تخلت كل من مصر وسوريا عن اسمهما وأطلق علي سوريا الإقليم الشمالي ومصر الإقليم الجنوبي إلي أن تم الانفصال عام ١٩٦١ وأطلق علي مصر الجمهورية العربية المتحدة <https://m.marefa-org>.

٢ - مجلس الوزراء، محفظة ٣٠٨٨، رقم الدوسيه ١١٦ - ١٧/١، الكود الأرشيفي ٥٣٩٢٨ - ٠٠٨١، ٩ فبراير ١٩٦٠، انظر أيضا مجلس الوزراء، محفظة ٣٠٨٨، رقم الدوسيه ١١٦ - ١١ /٢، الكود الأرشيفي ٥٣٩٣٥ - ٠٠٨١، ١٩٦٠.

- ليس من حق رئيس اللجنة أن ينقض رأياً توصلت إليه لجنة فنية مختصة بإثبات الواقعة .

- لرئيس اللجنة أن يبحث النوايا التي دفعت العامل إلي ارتكاب المخالفة إلي أن يتأكد أنها ثابتة في حقه, وعليه في حالة التأكد الموافقه علي الفصل . (١)

ورأفة بحالة العامل المفصول المتعطل, ناقشت الجمعية العمومية للنقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية من ١٩٧٣-١٩٧٦ صرف إعانة قدرها ٥ جنيهاً لمدة ٥ شهور إذا فصل العامل تعسفاً, كما طالبت اللجنة برفع المستوي الصحي للعاملين وأسرهم, و صرف ١٥ جنيهاً في حالة وفاة العضو وإعانات أخرى لمن يعولهم . (٢)

كما ساندت محكمة شمال القاهرة القرارات السابقة في عدم أحقية رب العمل في نقل العامل من وظيفته تمهيدا لفصله إلا إذا دعت إليه قواعد العدالة الاجتماعية, وعلي سبيل المثال : كان محمود لطفي عبد العزيز يعمل كاتباً للحسابات بالجمعية التعاونية بالأسكندرية, ثم نقلته الجمعية إلي عامل بيع بقسم النقالة بها, ثم نقلته مرة أخرى لفرعها بالقاهرة, وفجأة وبلا مقدمات أصدرت الجمعية قراراً بفصله بحجة أنه لا يقوم بعمله كما يجب, فأقام دعوي أمام المحكمة ضد الجمعية التعاونية بالأسكندرية, مطالباً

١ - الأهرام, بتاريخ ١٦ يناير ١٩٧٤, ص ٤

٢ - نفسه, بتاريخ ١٣ أكتوبر, ١٩٧٦, ص ٦

بتعويض قدره ١٠٠٠ جنيها عن فصله بدون مبرر، وبعد التحقيق قضت المحكمة للموظف بصرف التعويض^(١).

وهناك طائفة أخرى من العمال المتعطلين الذين التحقوا بالقوات المسلحة، وكانت الدولة تحصل منهم تأمينات اجتماعية أثناء الخدمة العسكرية، ثم صدر قانون برد هذه التأمينات، وبالفعل قامت بعض الشركات برد هذه المبالغ إلي أصحابها، ولكن امتنعت بعض الشركات برد هذه المبالغ إلي مستحقيها، ومنها شركة الغزل بالمحلة وشركة النصر، فأحدث هذا الأمر أثرا سيئا في نفوس هؤلاء العاملين الذين لم يستردوا ما استقطع منهم.

هذا بالإضافة إلي ماورد عن بعض مشاكل عمال كعمال حملة الإعدادية الصناعية، بعد صدور قانون رقم ١ في ٥ فبراير ١٩٧٦ بتحسين حالتهم بزيادة مرتباتهم، وفجأة سحبت زيادة مرتباتهم بعد صرف مبالغ متجمدة لهم وصلت إلي خمسين و ١٠٠ جنية لكل فرد، فهل ينتظر منهم تقديم انتاجا بنفس المستوي الذي كانوا يقدمونه؛ لذلك لابد من إعادة القانون المذكور ورد ما أخذ منهم لتحسين حالتهم^(٢).

لذلك اهتم النواب بإيجاد الحلول للعمال الموسمين والذين اندثرت صناعاتهم، كذلك اهتموا بتحديد ساعات العمل لأنها كانت من أهم المشاكل علي نحو ما سنوضح :

٢ - تحديد ساعات العمل

١ - الأهرام، بتاريخ ٢٠ ديسمبر، ١٩٨٠، ص ٨
٢ - مجلس الشعب، مضبطة الجلسة السابعة والعشرين، ٣٠ يناير ١٩٧٩، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤

ناقش المجلس مسألة زيادة ساعات العمل، التي تعد هي الأخرى من مشاكل العمال المسببة للبطالة؛ لذلك أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قرار رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٨ ديسمبر عام ١٩٥٧ بتحديد ساعات العمل؛ لعدم إجهاد العمال وتنفيرهم من العمل وتشغيل عدد آخر منهم لتخفيض أعداد البطالة^(١)

كما أصدرت الحكومة القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ الخاص بالعمل الموحد، الذي أنقص ساعات العمل إلى ثمان ساعات بدلا من تسع، والذي حرم الساعات الإضافية إلا في حالة الضرورة الذي أوجب الراحة الأسبوعية، كل ذلك حتى تتمكن المؤسسات والشركات زيادة الإنتاج الذي حتم تشغيل عمال جدد؛^(٢)

وقد صدر القرار الوزاري رقم ١٤٤ بتاريخ ٧ فبراير عام ١٩٦٢ بتحديد ساعات العمل إلى سبع ساعات يوميا أو إلى ٤٢ ساعة أسبوعيا في بعض الشركات والمصانع؛ لزيادة عدد العاملين فيها، مع مراعاة عدم خفض أجور عمال هذه الشركات والمصانع، مع إلزامهم بتعيين عدد من العمال خلال ٦ شهور من إصدار هذا القرار، في كل من شركة النصر لخامات البلاستيك والألياف الصناعية ١٥ عامل، وشركة العامة لصناعة الورق ١٦٠ عامل، ومصانع الزيوت المستخدمة ومنتجاتها ومصنع الورق بالسويس ١٦٢ عامل^(٣)

١ - النشرة التشريعية، ديسمبر، ١٩٥٧، ص ٢١٤٧، انظر أيضا الوقائع المصرية، العدد ١٠٠٠،

٢٤، ديسمبر، ١٩٥٧،

٢ - قصاصة من جريدة الأهرام، بتاريخ ٨ يوليو، ١٩٦٠، رقم الملف ١٨٢٠

٣ - النشرة التشريعية، المجلد الثاني، فبراير ١٩٦٢، ص ٧٠٠

هذا بالإضافة إلى تشغيل ٣٣٠٠ عملا في ٣٨٤ شركة أخرى، وبلغ إجمالي تشغيل العمال العاطلين إلى ٢٢.٩٤٥ عملا، (١) والمقصود من إصدار هذه التشريعات هو كفالة التشريع للمصلحة العامة؛ لأن التشريع العمالي ينظم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال، فيتعين عدم تغليب مصلحة فريق على آخر حتى لا تكون النتيجة الحتمية اضطراب المصلحة العامة؛ لأن التشريع وحده لا يكفي لتحسين أحوال العمال في مصر، إنما العامل الأكبر لتحسين هذه الأحوال هو زيادة الإنتاج، والتي تساعد على خفض نفقات الوحدة، فيحقق وفرة في الامكانيات مع رفع أجور العمال وزيادة قوتهم الشرائية، وليست تشريعات العمل تفرض على العمال بلا مقابل بل قصد بها أن تكون سجايا يحفظ المصلحة العليا للبلاد الذي يحقق الاستقرار والعدل ونمو الإنتاج، (٢) فإذا أمكن تنظيم العمالة وتكافأت الفرص وتم توزيع العمل توزيعاً منتظماً بين جميع المواطنين وتوافرت وسائل التدريب المهني السليم أصبح من السهل تذليل مشكلة البطالة. (٣)

ولتحقيق ذلك قامت وزارة القوي العاملة بإعداد خطة تتكون من مرحلتين؛ لزيادة الإنتاج وربط مشروعات المناطق الحرة بالمشروعات الداخلية في مجالات الانتاج التدريب، واستغرقت المرحلة الأولى من ثلاث إلى خمس سنوات لتدعيم العمالة في مختلف القطاعات وتنظيم تصدير الأيدي العاملة المدربة وزيادة معدلاتها بما يحقق عائدا من العملات

١ - الأهرام، عدد ٢٧٦٥٨، ٢٧ سبتمبر، ١٩٦٢، ص ١٠

٢- مجلس الوزراء، محفظة ٣٠٨٨، الكود الأرشيفي، ٠٥٣٩٣٥-٠٠٨١، ١٩٦٠

٣ - مؤسسة الأهرام، بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٦٨

الصعبة، واستغرقت المرحلة الثانية ١٥ عاما التي اعتمدت على اقتصاد قوي من خلال التصدي لجميع صور البطالة^١ (١)

المحور الثاني: جهود الدولة لمكافحة البطالة:

اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات للحد من مشكلة البطالة في جميع الأزمات التي مرت بها ، ومنها ما ناقشه بعض أعضاء مجلس الأمة عام ١٩٥٧ من استثمار أموال مؤسسة التأمين والادخار والاستفادة من الأرباح التي يمكن تحقيقها من زيادة عدد المشتغلين، والذي تم بالفعل تشغيل أربعة آلاف عامل عن طريق هذه المؤسسة، وفي عام ١٩٦١ تم تطبيق قانون التأمين والادخار على من لم يسبق شملهم من العمال، وقدرت الاشتراكات المتحصلة بأثني عشر مليون من الجنيهات تضاف إلي القطاع الصناعي لزيادة فرص العمل، وبذلك تضيف نوعا آخر من التأمين بإيجاد فرص عمل وحل مشكلة البطالة الي حد كبير^٢ (٢)

هذا إلى جانب إنشاء مكاتب الترخيم^٣ (٣) التي كان لها دور كبير في

١ - الأهرام، بتاريخ ١١ ابريل، ١٩٧٨، ص ١٣

٢ - مضابط مجلس الأمة مضبطة الجلسة التاسعة الثلاثاء ٢٠ اغسطس ١٩٥٧ ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٠، ٢٨١

٣ - أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية مكاتب للتخديم تابعة لمصلحة العمل في بعض المراكز الصناعية بالقرار الوزاري الصادر في ٢١ فبراير ١٩٤٥ لتزويد المحال الصناعية والتجارية بحاجتها من العمال والمستخدمين وبينت المادة الرابعة منه اختصاص مكتب التخديم لمساعدة العاطلين المقيدة أسمائهم لديها في الالتحاق بالوظائف أو الأعمال التي تتاسبهم وتتفق مع سنهم وكفاءتهم إلي الجهات التي ألحقوا بالعمل فيها وكانت تتبع الإدارة العامة للعمل مباشرة (إدارة القوي العاملة وتختص بتطبيق القانون رقم ٢٤٤ لعام ١٩٥٣ ، وقد بلغ عدد مكاتب التخديم في ١٤ مايو ١٩٥٤ ١١ مكتبا وهي موزعة علي الوجه التالي :

تحجيم البطالة؛ ولذلك خصصت وزارة الشؤون الاجتماعية (١) مكاتب في عواصم المحافظات لتسجيل العمال المتعطلين ومعاونتهم على الالتحاق بالأعمال المناسبة لهم حسب البيانات التي تتلقاها المكاتب من أصحاب الأعمال، فخصصت مكتب عمل لكل من ١٥٠ ألف من السكان في كل من محافظتي: القاهرة، والإسكندرية، ومكتب لكل ٢٠٠ ألف من السكان في محافظات: بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس، وعواصم الإقليم الجنوبي،

مكتب تخديم الجمرك، مكتب تخديم الرمل، مكتب تخديم إدارة شؤون القتال، مكتب تخديم بورسعيد، مكتب تخديم الإسماعيلية، مكتب تخديم السويس، مكتب تخديم الزقازيق، مكتب تخديم أسوان العارف البيومي محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣ - ١٠٤، انظر أيضا علي العريف، شرح تشريع العمل في مصر ج ١، ط ٢، مطبعة مخيمر، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٨٩

١ - واجهت وزارة الشؤون الاجتماعية مشكلة البطالة بتنظيم معسكرات للعمل بما تلائم مع البيئة المصرية للمساهمة في حل مشكلة البطالة وتهيئة الفرصة للشباب المصري في خدمة بلاده والمشاركة العملية في تنفيذ بعض المشروعات وخاصة بعد مشكلة بطالة عمال القتال الذين تركوا خدمة الجيش البريطاني بعد حوادث القتال عام ١٩٥٢ وكان الغرض من هذا المشرع استيعاب عدد كبير من العمال غير الفنيين الزائدين عن حاجة السوق وتهيئة الفرصة لهم لتلقى التعليم الأساسي والتعليم المهني لتهيئهم للعمل المفيد الذي يزيد من قدرتهم على الإنتاج والكسب لإخراج طائفة من العمال الممتازين والذي تقدر المؤسسات وعن مدة العمل بالمعسكرات حسب نوع الأشخاص وطبيعة العمل ومطالب السوق بما تقارب ستة أشهر ولا تزيد عن عام ويصرف للعمال أجر رمزي وتحمل إدارة المعسكرات نفقات الإقامة والمعيشة على نظام يشبه ما هو متبع الآن في القوات المسلحة المصرية ومن هذه المشروعات الأعمال الإنشائية لبناء المنشآت العامة وردم المستنقعات والمساهمة في استصلاح الأراضي وغرس الأشجار وإنشاء الحدائق والمنتزهات والخدمات المجتمعية الريفية كعمليات المباني الصغيرة ومشروعات الإنارة وتوظيف القرى، مجلس الوزراء، محفظة ١١٢٦، رقم الدوسيه ١٩-١٨/١٣، الكود الأرشيفي ٠١٩٣٣ - ٠٠٨١

ومكتب لكل من ٣٠٠ ألف من السكان في المناطق والمراكز للإفادة من هذه المكاتب بالأماكن الحكومية والوحدات المجمع في المناطق الزراعية البعيدة عن العمران •

كما تتولي هذه المكاتب تنظيم هجرة العمال داخل البلاد، وتنظيم ترحيلهم إلى خارجها وقبول طلبات العمال الأجانب والترخيص لهم بالعمل، وكذلك جمع البيانات الخاصة بالعمال والبطالة بصفة عامة حسب السن والحالة الاجتماعية • (١)

كما وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال مكاتب الترخيم للتسجيل أسماء المتعطلين وحركة استخدامهم في القطاعين الحكومي والأهلي خطة للقضاء على البطالة؛ لتحديد حجم العمال في كل منطقة ومعرفة المناطق التي لديها فوائض من قوة العمل والمناطق التي توجد فيها عجز في الأيدي العاملة، وتقوم هذه المكاتب باتخاذ التدابير اللازمة لترحيل القوة العاطلة إلى المناهج المحتاجة على نفقة الدولة • (٢)

لم تكن مكاتب الترخيم هي السبيل الوحيد للقضاء على مشكلة البطالة، فأنشأت الحكومة من خلال النقابة العامة مصانع صغيرة تملكها لأعضائها العاطلين بأقساط طويلة الأجل، مع توفير جميع المصروفات التشغيل للعاطلين، وضم نصف مليون عامل وموظف، وكان أهم ما تضمنته إنشاء جهاز محاربة بين أعضاء النقابة • (٣)

١ - الأهرام، بتاريخ ١٩ إبريل ١٩٦٠، رقم الملف ١٨٢٠

٢ - قصاصة من جريدة الأهرام، بتاريخ ٨ يوليو ١٩٦٠، رقم الملف ١٨٢٠

٣ - نفسه، بتاريخ ٤ فبراير ١٩٦٤، رقم الملف ١٨٢٠

تعاونت النقابة العامة مع وزارة الشؤون الاجتماعية للتصدي لمشكلة البطالة فأنشئت مصانع صغيرة .

كما تم فتح مراكز للتدريب المهني بوزارة التعليم العالي لتدريب العمال فنيا ومهنيا، وتكفل وزارة العمل تعيينهم في شركات القطاع العام، وخصصت مبلغ ١١٩٠٠ جنيه لتنفيذ المشروع وتدريب ألف عامل سنويا .^(١)

كما صدر قرار جمهوري رقم ٢٢٦٤ لعام ١٩٦٤ بوضع العامل في العمل المناسب له مع منحه الأجر علي قدر عمله .^(٢)

وبالرغم من جهود الحكومة في القضاء على البطالة وخلق فرص عمل للعمال العاطلين إلا أن "ما زالت البطالة منتشرة في قطاع الزراعة" لأن العمل في الزراعة الموسمية تهبط أحيانا وتزداد أحيانا أخرى، لذا كان على الحكومة الاستثمار في العديد من المجالات لإيجاد التوازن بينهما وبين الزراعة، منها: إنشاء الطرق، وشق الترع وإقامة السكك الحديدية، واستصلاح الأراضي على أساس موسمي، بحيث يزداد معدل تنفيذ الأعمال في الوقت الذي تقل فيه حاجة الزراعة إلى الأيدي العاملة وتقل معدل تنفيذها في الوقت الذي تزداد فيه حاجة الزراعة إلي الأيدي العاملة وبذلك تضمنت توافر العمال للزراعة والاستثمارات الجديدة معا، دون خلل أو

١ - الأهرام ، بتاريخ ٢٢ مارس، ١٩٦٤، رقم الملف ١٩٢٠

٢ - مجلس الأمة ،دور الانعقاد العادي الثاني ، المجلد الثاني، مضبطة الجلسة السادسة عشر

، ٢٩ ديسمبر ١٩٦٤، ص ١٢١٦

اضطراب من انتقال العمل من مهنة إلى أخرى مع توفير الداخل المناسب للعامل^(١)

كما كان للنواب دور كبير في مواجهة البطالة من خلال مناقشة بعضهم، ولقد تحدث بهذا الصدد النائب رفاعي المرسي عام ١٩٦٦، الذي اقترح إنشاء مصنع لاستيعاب العاطلين بمركز أجا باعتباره من المراكز الخالية من المصانع، وأن مساحة الأراضي الزراعية به لا تكفي الاستيعاب لجميع العاطلين، فقامت لجنة الانتاج الصناعي والقوى المحركة بدراسة هذا الاقتراح، فتبين لهم أن مركز أجا ضم العديد من الوحدات النسوية، لتعليم البنات الخياطة، والتفصيل، وصناعة السجاد، والكليم، وتفصيل الملابس؛ لذا قررت اللجنة توسيع هذه الوحدة لتفصيل الملابس بحيث تستوعب ٢٠٠ عامل، مع العلم بأن الاستثمارات اللازمة لهذا التوسع لن يكلف الدولة الكثير من الأموال لتحقيق الهدف المرجو من ذلك وهو تخفيف البطالة^(٢)

لم يقتصر اهتمام الحكومة علي ما سبق، ففي ١٣ إبريل عام ١٩٦٨ ناقشت لجنة القوي العاملة حلولاً لمشكلات البطالة، وذلك من خلال التقرير الذي أعده رئيس الجهاز المركزي "عبد المجيد العبد" وتم الوقوف علي أهم المشكلات التي تواجه العماله في مصر :

- خلق فرص عمل لمواجهة الانفجار السكاني.

١ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثالث، مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين

٢٣ مايو ١٩٦٥، ص ٢٧٧٩

٢ - نفسه، دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الثاني، ملحق رقم ٤ لمضبطة الجلسة

العشرين، ٢٧ مارس ١٩٦٦، ص ١٥٥١

- زيادة الأجور •

- الافتقار إلي المعلومات المطلوبة عن قوة العمل الحالية مع وضع الحلول لهذه المشاكل وهي كالتالي :

تغير الأنماط الزراعية بما يؤدي إلي زيادة العمالة المدربة وبالتالي زيادة الصادرات والدخل، التخطيط لإنتعاش الريف وإنشاء كتائب توعية للعمل، التوسع في الهجرة الخارجية المنظمة سواء المؤقتة منها أو الدائمة، التوعية بتنظيم الأسرة •

وأيضا عن طريق الالتزام بمبدأ الا تتجاوز معدلات تغيير الأجور معدلات الارتفاع بإنتاجية العمل، وتطوير سياسة الحوافز للحث علي زيادة الإنتاج والجودة، إعادة النظر في تفاوت الأجور لإحداث التغيير في نظرة المجتمع • (١)

كما أشارت جريدة الأهرام عام ١٩٧٦ عن بعض حلول لمشكلة البطالة المقنعة إذا أمكن تنفيذه حينئذ، خلق فرص عمل حقيقية جديدة، بينما تستمر معالجة مشكلة الكفاءة الإنتاجية بمشروعات تدريب تتميز بالنشاط والمرونة بتحمل أعباءها كل من يساهم في الإقتصاد والصناعة • (٢)

ولذلك أقرت لجنة القوي العاملة اقتراح مشروع قانون بتعديل قانون النقابة العمالية رقم ٣٥ الصادر في ١٢ أكتوبر ١٩٧٦ لتطويره بما يواكب المجتمع في تطلعاته وخطواته في إطار من الواقع يربط بين الأمل والعمل،

١ - الأهرام ، بتاريخ ١٣ إبريل، ١٩٦٨، ص ٤

٢ - نفسه ، بتاريخ ١٢ مايو، ١٩٧٦، ص ٧

وأن التطبيق العملي هو خير مرشد، وذلك من خلال التعديلات والتغيرات لتساير التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولعل أول ما يقتضيه تطور تحرير الحركة النقابية من أي قيود إدارية قد تعوق انطلاقها أو تحد من مسيرتها؛ ولذلك سعي الاقتراح بمشروع القانون المعروض إلي إعطاء السلطة الكاملة للمنظمات النقابية؛ لتضع في حرية تامة أسس تشكيلها وضوابط اختصاصها، كما جعل من حق النقابة العامة - وهي الأصل في التشكيلات النقابية- تتفرع عنها اللجان النقابية ويتكون باتحادها قمة التنظيم النقابي، ممثلاً في الاتحاد العام لنقابات العمال، وبذلك أصبحت العضوية النقابية انتماء للنقابة العامة وليست انضماماً للجنة النقابية، وفي ذلك دعم للتشكيل النقابي ومساندة لتحركه لتحقيق أهدافه المشروعة. (١)

كما حرصت الحكومة عن العدول في سياستها؛ لتحقيق النقل التدريجي للعمال من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة، والحد من البطالة بأنواعها وتقصير أمدتها واستتباب السلم الاجتماعي بين طرفين الإنتاج والعمال وأصحاب الأعمال، مع تنظيم الاستفادة من العمالة الزائدة على مستوى القطاعين الحكومي، كما تستهدف الحكومة المشاركة مع لجنة القوى العاملة بالقوات المسلحة لتنفيذ القرارات الخاصة بتشغيل المجندين والمسرحيين من الخدمة العسكرية، وترشيد استخدام خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والمهنية، كما تستهدف العمل على تثبيت العمال الموسمييين والعرضيين والإشراف الفني

١ - مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة الثالثة عشرة، ١٢ أكتوبر ١٩٧٩، ص ١٤٤٠، انظر أيضاً مجلس الشعب، ملحق رقم ٤ مضبطة الجلسة السادسة والخمسين، أول مارس ١٩٨٠، ص ١

على رعاية العمال اجتماعيا داخل معسكرات عمال التراحيل، والإشراف على تغذية العمال والتأكد من حصولهم على أجورهم والقضاء على الوسطاء^(١).

المحور الثالث : التأمينات الاجتماعية ودورها في التصدي للبطالة

تم إنشاء وزارة التأمينات الاجتماعية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٩ لعام ١٩٧٣ ، وتم إنشاء الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وهذا دليل علي اهتمام الدولة ورعايتها للجانب الاجتماعي، وفي عام ١٩٧٥ أطلق علي محمد عبد السلام الفيتوي وزير الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وفي ١٩٧٦ ضمت وزارة التأمينات إلي وزارة الشؤون الاجتماعية وتولتها عائشة راتب^(٢) - أول وزيرة للشؤون والتأمينات الاجتماعية - ثم تولت أمال عثمان^(٣) ١٩٧٧

١ - الأهرام، بتاريخ ١٢ مايو، ١٩٧٧، ص ٥

٢- ولدت في ٢٢ فبراير ١٩٢٨ بالقاهرة، عملت معيدة وتدرجت بسلك وظائف هيئة التدريس بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، حتي منصب أستاذ بالكلية ، وعينت وزيرة للشؤون الاجتماعية، في نوفمبر ١٩٧١ ، واستمرت في الوزارات المتعاقبة وزيرة للشؤون الاجتماعية حتي ٢٦ أكتوبر ١٩٧٧ ، ثم سفيرة لمصر في الدانمارك وسفيرة لمصر في بون ، ثم سفيرة بوزارة الخارجية وحصلت علي وسام الجمهورية من الطبقة الأولى ووسام الجمهورية في تونس ، ووسام الليجيون دونير من فرنسا ، ووسام الصليب الأكبر من ألمانيا الغربية . العارف بيومي، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩

٣ - ولدت في ١٣ فبراير ١٩٣٤ بالقاهرة، حصلت علي ليسانس الحقوق بجامعة القاهرة ١٩٥٥ ، كما حصلت علي الدكتوراة ١٩٦٤، ودكتوراه من جامعة روما ، وعملت بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٥٦، وعضو هيئة تدريس بكلية الحقوق جامعة =

حتى عام ١٩٨٠ (١)

ولذلك اعتبرت التأمينات الاجتماعية دعامة قوية من دعائم المجتمع الاشتراكي، فضلا عن أنها ضرورة اقتصادية، وهي أيضا ضرورة اجتماعية؛ لأنها تحقق أمورا ثلاثة:

١- اطمئنان العامل على مستقبله في حياته وإن أصابه مرض أو عجز أو بطالة أو تقاعد.

٢- اطمئنان العامل على مستقبل أولاده بعد مماته - وهذا ما يريجه الإنسان بعد موته-

٣- استقرار العمالة وزيادة الانتاج دعما للاقتصاد القومي في البلاد. (٢)

ولدور التأمينات الاجتماعية الكبير أصدرت لجنة القوى العاملة قرارا عن رئيس الجمهورية رقم ٤ لعام ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية، الذي اشتمل على أنواع التأمينات الاجتماعية الأربعة وهم: ١- تأمين إصابات العمل ٢- التأمين الصحي ٣- التأمين ضد الشيخوخة والعجز ٤ - التأمين ضد البطالة (٣) .

القاهرة ١٩٦٧ ، ثم اختيرت وزيرة للشئون الاجتماعية لمدة تجاوزت عشرين عاما عام ١٩٧٦ ، <https://m.marefa.org>

١ - العارف البيومي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩

٢ - مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الأول، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ١٩٦٦، مضبطة الجلسة السادسة، ١٥ ديسمبر ١٩٦٥، ص ٣٨٦

٣ - نفسه ، دور الانعقاد العادي الأول، ملحق لمضبطة الخامسة عشر، أول إبريل ١٩٦٩، ص ١٠٣٨

وفيما يلي سيتم الحديث عن التأمين ضد البطالة

التأمين ضد البطالة:

حرصت الدولة على تنفيذ نظم التأمينات الاجتماعية، التي اعتبرت تأمين البطالة جزء من التأمين الاجتماعي، حيث قامت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بمنح تعويض البطالة للذين فقدوا عملهم باستثناء العاملين الذين يستخدمون في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى الأخص العمال الموسميين، كما لم يعرف نظام التأمين ضد البطالة في التشريع المصري حتى صدور القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩، حينها أقر المشرع أن ينتهج سياسة التدرج في الأخذ بالأنظمة المختلفة للتأمينات الاجتماعية.

وفي عام ١٩٦١ صدر القانون رقم ٩٥ باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة، ذات شخصية اعتبارية مستقلة (١) وتأكيدا لذلك صرح حسين الشافعي وزير الشؤون الاجتماعية بتطبيق قانون التأمينات الاجتماعية في أغسطس عام ١٩٦٢ (٢)

وبالفعل تم صرف نصف الأجر للعمال خلال مدة تعطلهم في ٩ ديسمبر عام ١٩٦٢ من خلال مشروع قانون التأمين العمال ضد البطالة بنسبه لا تتجاوز ١٪ يدفعها العامل من أجره، ولإثبات التعطل تتطلب المشروع

١ - العارف ليبيومي ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥

٢ - قصاصه من الأهرام بتاريخ ٢ يونيو عام ١٩٦٠ رقم الملف ١٨٢٠ وانظر أيضا قصاصة من جريدة الأهرام بتاريخ ١١ اغسطس ١٩٦٠ رقم الملف ١٨٢٠.

ضرورة تسجيل الأسماء في مكتب تشغيل العاطلين بوزارة العمل خلال فترة التعطل لصرف المعونة^(١)

واشترط في التأمين على البطالة أن يكون المؤمن عليه قد استقال من الخدمة أو انتهت خدمته؛ لأسباب متعلقة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة، أو أن يكون المؤمن مشتركاً في هذا التأمين لمدة ستة أشهر على الأقل، أو أن يكون المؤمن عليه قادراً على العمل وراغباً فيه، أو أن يكون المؤمن عليه تم قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختصة، وأن يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه في المواعيد التي تحددها وزارة القوى العاملة^(٢)

لم يعرف نظام التأمين ضد البطالة- كنظام تأميني بالمعني المعروف- يعتمد في تمويله على تحصيل اشتراكات دورية محددة في "أوائل القرن الحالي"، غير أن هذا لا ينفي وجود نظم ومساعدات مالية كانت موجودة قبل ذلك، تؤدي للمتعطلين عن طريق النقابات والمنظمات العمالية التي كانوا ينتمون إليها^(٣)

يسرى التأمين ضد البطالة على جميع العاملين الذين تشملهم التأمينات الاجتماعية الذين يتعرضون للبطالة لأسباب خارجة عن إرادتهم بعد عام من بداية الاشتراك كأسباب صحية،^(٤) ولا يشمل الذين يعملون

١ - الأهرام ، عدد ٢٨١٢٢ ، ٩ ديسمبر ، ١٩٦٢ ، ص ١٢

٢ - وزارة الشؤون الاجتماعية، محفظة ٥٥، ملف ٧، الكود الأرشيفي ٠٠١٠٩٨ - ٤٠٢٩ ص

٣٧، انظر أيضاً الأهرام بتاريخ ١ مارس ١٩٦٤، انظر أيضاً الأهرام بتاريخ ٢ يناير ١٩٦٨

٣ - الأهرام بتاريخ ١٢ نوفمبر، ١٩٦٨،

٤ - نفسه، بتاريخ ٥ مايو ١٩٦٩

في أعمال مؤقتة أو عرضية كالفلاحين، والخدم، وعمال للشحن والتفريغ، والعمال الذين تجاوزوا الستين من عمرهم، (١) وإذا كان المؤمن عليه محبوسا حبسا احتياطيا أو معتقلا فلا يستحق صرف تعويض البطالة إلا بعد إخلاء سبيله، وإذا تم الاعتقال أو الحبس بعد صرف تعويض البطالة فكان على العامل إثبات تعطله للقوى العاملة خلال ٨ أيام من إخلاء سبيله. (٢)

كما يسقط الحق في صرف تعويض البطالة إذا رفض المؤمن عليه الالتحاق بعمل يراه مكتب القوي العاملة المختص مناسباً له، وتلك التي يوقف فيها صرف تعويض البطالة إذا رفض المؤمن عليه التدريب الذي يقرره له المكتب وبذلك يتم سقوط حقه في التعويض. (٣)

وتم تعديل قانون التأمين ضد البطالة عام ١٩٦٧، عندما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تعديل هذا القانون على العمال العاطلين بسبب العدوان بنسبه ٥٠٪ من المرتب الشهري للعامل في حالة تعطله؛ لأسباب خارجة عن إرادته، مثل تصفية المنشآت لأي سبب، وقد اتخذت محافظة بورسعيد إجراءات لصرف إعانة لما يقرب من ٤٠٠٠ عامل عاطل و ٥٠٠ عامل مؤقت بالقناة بواقع ٢٪ التي تبرع بها موظفو الحكومة

١ - الأهرام، بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٦٤، رقم الملف ١٨٢٠

٢- نفسه، بتاريخ ٢ فبراير، ١٩٧٣

٣ - القوانين المعدلة والمكملة والقرارات المنفذة لقوانين التأمين الاجتماعي، الكتاب الثاني، وزارة التأمينات، مطبعة روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٢، انظر أيضا سامي نجيب، موسوعة التأمينات الاجتماعية للعاملين، ج ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٤٧

والشركات بالمحافظة، أما العمال الدائمون المقيمون ببورسعيد الذين لم يغادروها فقد قررت الشركة التي يعملون بها صرف إعانات خاصة لهم عن طريق التأمينات الاجتماعية .

كما أصدرت محافظة بورسعيد تعليماتها إلى مديرية العمل لتسجيل أكبر عدد ممكن من العمال في أعمال خاصة بالمحافظة مع استئناف العمل لجميع العمال في المصالح الحكومية .^(١)

هذا بالإضافة لما قدمته وزارة الشؤون الاجتماعية من تيسيرات لحصول المتعطلين المؤمن عليهم علي تعويض البطالة، وفي مقدمتها أن يقيد المتعطل اسمه في سجلات المتعطلين بمكتب القوي العاملة وتجديدها كل ٣ أشهر، ويستحق المؤمن عليه تعويض البطالة ابتداء من اليوم الثامن لإنهاء العمل، أو انتهاء الفترة التي يستحق عنها تعويضا طبقا لقانون العمل، وبذلك يستحق التعويض ابتداء من أول الأسبوع الذي تم خلاله تقديم الطلب .^(٢)

ولكن لا يعد هذا القانون علاجاً لمشكلة البطالة، ولكن علاجها الأكيد هو تدعيم العمالة وتنظيمها وتكافؤ توزيع فرص العمل على المواطنين؛ لتكفل لهم سبل العيش في عزة وكرامة عن طريق المساعدات أو الإعفاءات مهما كانت مسبباتها، حيث كانت مشكلة البطالة وثيقة الصلة بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وبرامج التصنيع؛ لأن تنفيذ تلك الخطط والبرامج يستلزم تدبير فرص عمل جديدة، تستوعب القوى العاملة المتعطلة فيها، وتنظيم خطة متكاملة تفي بالعرض للتنمية الاقتصادية التي تقتضي حصر

١ - مؤسسه الأهرام بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره، ص٤.

٢ - الأهرام ، بتاريخ ١٣ ديسمبر، ١٩٦٧، ص٤

الإمكانات البشرية المتاحة بين القوى العاملة في الدولة، وتحديد أنواع مستويات تأهيلها وتدريبها، وتقدير الأعداد اللازمة منها في كل مرحلة من مراحلها، والمقارنة بين تلك الاحتياجات العملية والإمكانات المتاحة، وتقييمها لإعداد ما تتطلبه خطة التنمية من تقييم التدريب المهني، ووضع سياسة تعليمية وتدريبية تكفل إعداد خطة بما تحتاج إليه في مراحلها المتلاحقة بين القوى العاملة المدربة والمؤهلة إلى مختلف الأعمال والصناعات والخدمات التي تقتضيها تنفيذ الخطة. (١)

ولم تقتصر جهود الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عند هذا الحد، بل أجازت الجمع بين تعويض البطالة وكافة أنواع المعاشات الأخرى، (٢) وعدم اقتصارها على معاش العجز الجزئي أو المعاش بسبب الخروج من الخدمة. (٣)

كما أقرت بأحقية العامل المتعطل الجمع بين تعويض البطالة المقرر من الهيئة وبين الإعانة التي تصرفها النقابات أو الجمعيات الخيرية، وإذا التحق بعمل مؤقت يقل أجره فيه عن تعويض البطالة أن يصرف الفرق بين الأجر والتعويض من الهيئة. (٤)

هذا إلي جانب أحقية العمال المفصولين الموسمين والمؤقتين بتأمين البطالة في خمس حالات " الفصل من العمل لانتحال شخصية غير صحيحة ، أو تقديم مستندات مزورة ،أو ارتكاب خطأ جسيم يسبب خسارة

١ - الأهرام ، بتاريخ ١٢ نوفمبر، ١٩٦٨

٢ - نفسه ، بتاريخ ٧ سبتمبر، ١٩٦٩

٣ - نفسه، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٧٠

٤ - نفسه ، بتاريخ ٢٨ فبراير، ١٩٧٠، ص٧

لصاحب العمل، أو تغيب دون سبب أكثر من ٢٠ يوما خلال السنة الواحدة، أو إذا لم ينفذ التزاماته المترتبة علي عقد العمل" وأشارت أن هذه الأسباب تأديبية تجيز أحقيته لتعويض البطالة، في حالة فصله بسببها بما يحقق استقرار أحواله ماديا خلال فترة تعطله عن العمل لفترات متعددة، بحيث اعتبرت العمال الموسمين والمؤقتين أصحاب مصلحة حقيقية من الدرجة الأولى. (١)

كما تعاونت وزارة القوي العاملة مع التأمينات الاجتماعية ١٩٧٤ للتصدي للبطالة من خلال تطبيق التأمينات الاجتماعية على نحو ١٠٣ ألف عامل من العمال المؤقتين بمشروعات الصحراء والبتترول والعمالين بالشركات الأجنبية بعقود مؤقتة بتوفير فرص عمل دائمة لهم، وصرف تأمين البطالة أثناء فترة تعطلهم التي قد تزيد أحيانا علي ستة أشهر. (٢)

وقامت وزارة القوي العاملة والجهاز الحكومي للتنظيم والإدارة بدراسة أبعاد البطالة المقنعة في القطاع العام والجهاز الحكومي؛ لتحديد حجم العمالة الزائدة في مختلف القطاعات وإعادة توزيعها على الجهات التي تعاني من نقص الأيدي العاملة، وفي مقدمتها قطاع التربية، وتم تنظيم دورات وبرامج تدريبية للموظفين الزائدين عن حاجة العمل لعلاج مشكلة البطالة في الجهاز الحكومي. (٣)

وأسفر تعاون وزارات القوي العاملة والصناعة، والتربية والتعليم العالي، والشئون الاجتماعية، مع البنك الدولي علي تنفيذ برامج مستقلة لتدريب ٩

١ - الأهرام، بتاريخ ١٧ ديسمبر، ١٩٧٢، ص ٤

٢ - نفسه، بتاريخ ١٧ يناير ١٩٧٤، ص ٤

٣ - نفسه، بتاريخ ٢٩ إبريل، ١٩٧٤، ص ٤

آلاف فتاة سنويا في العديد من صناعات منتجات الألبان، والحياسة، والتطريز، وأعمال التريكو، وصناعة البطاطين، والسجاد، وقد بحث مستر - جون - خبير البنك الدولي مع المسؤولين في الوزارات الخمس إمكانيات تنفيذ هذا المشروع، لاتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تراكم البطالة ونقص العمالة الفنية ورفع معدلات الأداء لدي العمال المصريين؛ ولتحقيق ذلك تم إنشاء وحدات للتدريب في كل الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والمنشآت الخاصة التي يزيد عدد العاملين فيها علي ٢٠٠ عامل، كما تقرر الاستفادة من المنح الخارجية لإعداد خبراء التدريب والمدربين والمدرسين والفنيين الجامعيين الذين تم إيفادهم إلي الخارج، ومن ناحية أخرى تقرر إعادة تشغيل مركز التدريب بالسويس بضعف طاقته ليخرج ٣٠ ألف عامل فني سنويا علي دفعتين وتزويده بالمعدات الحديثة. (١)

هذا إلى ما قامت به الحكومة بالتعاون مع هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة والجهاز المركزي بإعداد لجنة لدراسة أبعاد البطالة المقنعة وتقدير حجمها. (٢)

لذلك اعتمد الرئيس - أنور السادات - قانون التأمين الاجتماعي الموحد الذي تضمن زيادة تعويض البطالة من ٥٠ % إلي ٦٠ % من الأجر المسدد علي أساسه الاشتراك^(٣) و يقتصر على العاملين لدى الغير بأجر، ويجب إعادة النظر في هذا النظام، وذلك بإطالة المدة التي يتقاضى

١ - الأهرام، بتاريخ ٩ يوليو ١٩٧٤ ص٢

٢ - المصدر نفسه ص٢

٣ - نفسه، بتاريخ ٢٤، أغسطس، ١٩٧٦، ص٤

عنها العامل المتعطل تعويض البطالة، كما يجب التركيز على مراكز التدريب التي تمكن من تحويل العمالة من حرفة يقل الطلب عليها إلى حرفة تشتد الطلب عليها، حماية للنظام نفسه، وضمان المساهمة في الطبقة العاملة في خطط التنمية الاقتصادية مع الاستفادة من الموارد البشرية لأقصى درجة ممكنة. (١)

كما راعت الدولة اهتمامها بصناعة الملابس الجاهزة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قري مصر، الذي يساعد على الحد من الهجرة للمدن الكبيرة ولانتقال مجتمع القري من مجتمع زراعي لمجتمع صناعي زراعي، لرفع متوسط دخل الفرد، ويمتص البطالة المقنعة، ويؤدي إلي تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية. (٢)

وخلاصة القول تعتبر مشكلة البطالة في مصر من أبرز المعضلات الاقتصادية التي تهدد أمن ومستقبل مصر، وتتنوع الأسباب المؤدية للبطالة، فليست مسؤولية جهاز معين أو قطاع محدد، بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة؛ لذلك كان على عاتق الحكومة التصدي لمكافحة البطالة باتخاذ العديد من الإجراءات، وكان لمناقشات نواب مجلس الأمة دور كبير في تسليط الضوء على خطر هذه المشكلة وكيفية علاجها، هذا بالإضافة إلى جهود وزارة الشؤون الاجتماعية للتصدي للبطالة، كما كان للتأمينات الاجتماعية أثر فعال في محاربتها من خلال تأمين البطالة.

١- الأهرام، بتاريخ ١٦ أغسطس، ١٩٧٨، ص ٦

٢- نفسه، بتاريخ ١٩ أغسطس، ١٩٧٨، ص ٦

الخاتمة

تعتبر البطالة من أخطر القضايا التي تهدد أمن واستقرار مصر، وهي أحد المؤشرات الاقتصادية التي تدل على ضعف الاستثمار والتنمية، كما للبطالة تأثير فعال على المجتمع المصري، فنظرا لتنوع أسباب البطالة على كافة القطاعات فكانت محور واهتمام العديد من نواب مجلس الأمة، الذين طرحوا وجهات نظرهم وتحليلاتهم لأسباب البطالة مع وضع العديد من الحلول للحد منها أو معالجتها، ومطالباتهم بالتسوية بين عمال القطاعين العام والحكومي في جميع الأعمال في كافة الحقوق لتقادي مشكلة البطالة.

ولا سيما العمال الموسمين الذين لقوا اهتماما من قبل النواب لمراعاة احتياجاتهم من أجل الصالح العام والحفاظ على اقتصاد البلاد.

هذا بالإضافة إلى ما قامت به وزارة الشؤون الإجتماعية من إشراف وإدارة لمكاتب الترخيم التي قامت بدور حيوي وفعال في تأمين فرص عمل لعدد كبير من العمال.

فضلا عن إنشاء مصانع لاستيعاب العاطلين في مختلف المجالات، ولاسيما صناعة الملابس الجاهزة للحد من الهجرة للمدن الكبيرة وللانتقال من مجتمع زراعي لمجتمع صناعي؛ لرفع متوسط دخل الفرد ولتحسين مستوى التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية.

كما حرصت التأمينات الاجتماعية على منح التأمين ضد البطالة الذي لم يعرف في التشريع المصري حتى صدور القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩، الذي انتهج سياسة التدرج في الأخذ بالأنظمة المختلفة للتأمينات الاجتماعية.

ولكن بالرغم من جهود الحكومة للقضاء عليها إلا أن قصوراً ملحوظاً
صحب بعض التشريعات، وإهمال الحكومات المتعاقبة للتخطيط والتدريب
العلمي السليم وفقاً للاحتياجات الفعلية لسوق العمل؛ لأن تنفيذ تلك الخطط
يستلزم تدبير فرص عمل جديدة تستوعب القوي العاملة المتعطلة فيها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً - المصادر العربية غير المنشورة:

دار الكتب والوثائق القومية

- مجلس الوزراء

الكود الأرشيفي	محفظة
(٠٠٨١-٠٨٧٢١٧)	
(٠٠٨١ - ٠٥٣٩٢٦)	(٣٠٨٨)
(٠٠٨١ - ٠٥٣٩٢٨)	(٣٠٨٨)
(٠٠٨١ - ٠٥٣٩٣٥)	(٣٠٨٨)
(٠٠٨١ - ٠٠١٩٣٣)	(١١٢٦)

-وزارة الاقتصاد

الكود الأرشيفي

(٠٠٧٩-٠٠٠٧١٦)

- وزارة الشؤون الاجتماعية

الكود الأرشيفي	ملف	محفظة
(٤٠٢٩-٠٠١٠٩٨)	(٧)	(٥٥)
(٤٠٢٩-٠٠٠٤٦٩)		
(٤٠٢٩-٠٠٠٩٩٥)		

ثانيا المصادد المنشورة:

١- مضابط مجلس الأمة: -

- مضبطة الجلسة التاسعة الثلاثاء ٢٠ اغسطس ١٩٥٧
- مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين، ج ١، الإثنين ١٨ نوفمبر ١٩٥٧،
- مضبطة الجلسة الثلاثون، ج ٣؛ الإثنين، ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧،
- مضبطة الجلسة التاسعة عشر، ج ٢، ٥ يونية ١٩٦١
- مضبطة الجلسة الرابعة عشر، ج ١، ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤،
- ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة والعشرين، ج ٢، ٢٢ فبراير ١٩٦٥
- مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين، ج ٣، ٢٣ مايو ١٩٦٥،
- مضبطة الجلسة السادسة، ج ١، ١٥ ديسمبر ١٩٦٥
- ملحق رقم ٤ لمضبطة الجلسة العشرين ٢، ٢٧ مارس ١٩٦٦
- ملحق لمضبطة الخامسة عشر، أول إبريل ١٩٦٩

مضابط مجلس الشعب

- مضبطة الجلسة السابعة والعشرين، ٣٠ يناير ١٩٧٩
- مضبطة الجلسة الثالثة عشرة، ١٢ أكتوبر ١٩٧٩
- ملحق رقم ٤، مضبطة الجلسة السادسة والخمسين، أول مارس ١٩٨٠

٢- النشرة التشريعية

- ديسمبر، ١٩٥٧،

- المجلد الثاني، فبراير ١٩٦٢

٣- الوقائع المصرية

عدد ١٠٠ بتاريخ ٢٤ ديسمبر، ١٩٥٧،

ثالثا - الدوريات:

الأهرام:

- قصاصة من الأهرام ٢ يونية ١٩٦٠، رقم الملف ١٩٢٠، -

قصاصة من الأهرام ١١ أغسطس ١٩٦٠ رقم الملف ١٨٢٠

-الأهرام ١١ ابريل، ١٩٧٨،

-الاهرام ٣ مارس ١٩٦٠، رقم الملف ١٨٢٠

- الأهرام، ١٩ إبريل ١٩٦٠، رقم الملف ١٨٢٠

- الأهرام ٢١ إبريل ١٩٦٠ رقم الملف ١٨٢٠

- قصاصه من الأهرام ٢ يونيو عام ١٩٦٠ رقم الملف ١٨٢٠

- قصاصة من الأهرام، ٨ يوليو ١٩٦٠، رقم الملف ١٨٢٠

- الاهرام ١١ اغسطس ١٩٦٠ رقم الملف ١٨٢٠

- الأهرام، العدد ٢٧٦٥٨، ١ سبتمبر، السبت، ١٩٦٢،

-الأهرام ٩ ديسمبر ١٩٦٢، العدد ٢٨١٢٢،

- الأهرام، ٤ فبراير ١٩٦٤، رقم الملف ١٨٢٠
- الأهرام ١ مارس ١٩٦٤
- الأهرام، ٢٢ مارس، ١٩٦٤، رقم الملف ١٩٢٠
- الأهرام ٣٠ ديسمبر ١٩٦٤، رقم الملف ١٨٢٠
- الأهرام ١٨ يوليو ١٩٦٧
- الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٦٧
- الأهرام ٢٤ أغسطس ١٩٦٧
- الأهرام ٦ سبتمبر ١٩٦٧
- مؤسسة الأهرام ٢ يناير ١٩٦٨
- الأهرام ١٣ إبريل ١٩٦٨
- مؤسسة الأهرام ١٢ نوفمبر ١٩٦٨
- الأهرام ٥ مايو ١٩٦٩
- الأهرام ٧ سبتمبر، ١٩٦٩
- الأهرام ، ٢٨، فبراير، ١٩٧٠،
- الأهرام ٥ يوليو ١٩٧٠
- مؤسسة الأهرام ٢٢ فبراير ١٩٧٣
- الأهرام ١٧ يناير ١٩٧٤
- الأهرام ، ٢٩ إبريل، ١٩٧٤

- الأهرام ٩ يوليو ١٩٧٤
- الأهرام ١ يناير ١٩٧٥
- الأهرام ١٤ إبريل ١٩٧٥
- الأهرام ٢١ سبتمبر ١٩٧٥
- الأهرام ٣١ أكتوبر ١٩٧٥
- الأهرام ١٢ مايو ١٩٧٦
- الأهرام ٣ أغسطس ١٩٧٦
- الأهرام ١٣ أكتوبر ١٩٧٦
- الأهرام ١٢ مايو، ١٩٧٧
- الأهرام ١١ إبريل ١٩٧٨
- الأهرام ١٦ أغسطس، ١٩٧٨
- الأهرام ١٩ أغسطس، ١٩٧٨
- الأهرام ٢٩ أغسطس ١٩٨٠
- الأهرام ١ نوفمبر ١٩٨٠
- الأهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٨٠

رابعاً- المراجع العربية:-

- 1 - جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها (دراسة مقارنة بين الفقه والقانون)، ط١، اليمامة للطباعة والنشر ٢٠٠٠،

- ٢- ج - و - هـ كول، البطالة ووسائل التوظيف، ترجمة مصطفى كمال فايد، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦
- ٣- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠
- ٤ - سامر مظهر قنطججي، مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الاسلامي، ط٢، دار إحياء النشر الرقمي، ٢٠١٣
- ٥- سامي نجيب ، موسوعة التأمينات الإجتماعية للعاملين ، ج٢، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣
- ٦- سامية خضر صالح، البطالة بين الشباب حديث التخرج، العوامل، الاثار، العلاج، وعلاقتها بالزيادة السكانية، جامعة عين شمس، كلية التربية، القاهرة، دت
- ٧- علي العريف ،شرح تشريع العمل في مصر، ج١، ط٢، مطبعة مخيمر ، القاهرة ، ١٩٥٥
- ٨- طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥
- ٩- عبد العزيز مهنا، البطالة والعمالة الكاملة، ط ٢ ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٥٠
- ١٠- عصام حسن بسيوني ،وزارة التأمينات الاجتماعية ، مركز الدراسات السياسية ، ٢٠٠٥

١١- فلاديمير جويلو، البطالة والاقتصاد الحر، مكتبة يوليو للترجمة والنشر، دار برادي للطباعة، القاهرة، ١٩٦٥

١٢- محمد نبيل جامع، البطالة، قنبلة موقوتة وفك شفراتها وحديث مع الشباب، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨

خامسا- الأبحاث:-

١- أحمد محمد إسماعيل البريفكاني، وآخرون ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك (الأسباب والمعالجات) العدد ١٠٠، مجلد ٣٢، العراق، ٢٠١٠

٢- رجب صبري عبد القادر وآخرون، نظرة واقعية وحلول عملية، جامعة القاهرة، دت

٣- وليد ناجي الحبالى، البطالة، كلية الإدارة والاقتصاد، الدنمارك، دت

سادسا- الرسائل العلمية

العارف البيومي محمد عبد الكريم، وثائق وزارة الشؤون الاجتماعية المحفوظة بدار الوثائق القومية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأزهر، ٢٠٢٣

سابعا- المعاجم العربية

١- المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٩٥،

ثامنا -المواقع الإلكترونية:-

- 1-WIK,<https://ar.m>
- 2-mawdoo 3.com
- 3-<https://m.marefa-org>.
- 4-<http :cpyp.net>
- 5-wikipedia.org
- 6-<http:www.moqatel.com>
- 7-<http://www.ilo.org>
- 8-<https://www.sis.gov>.